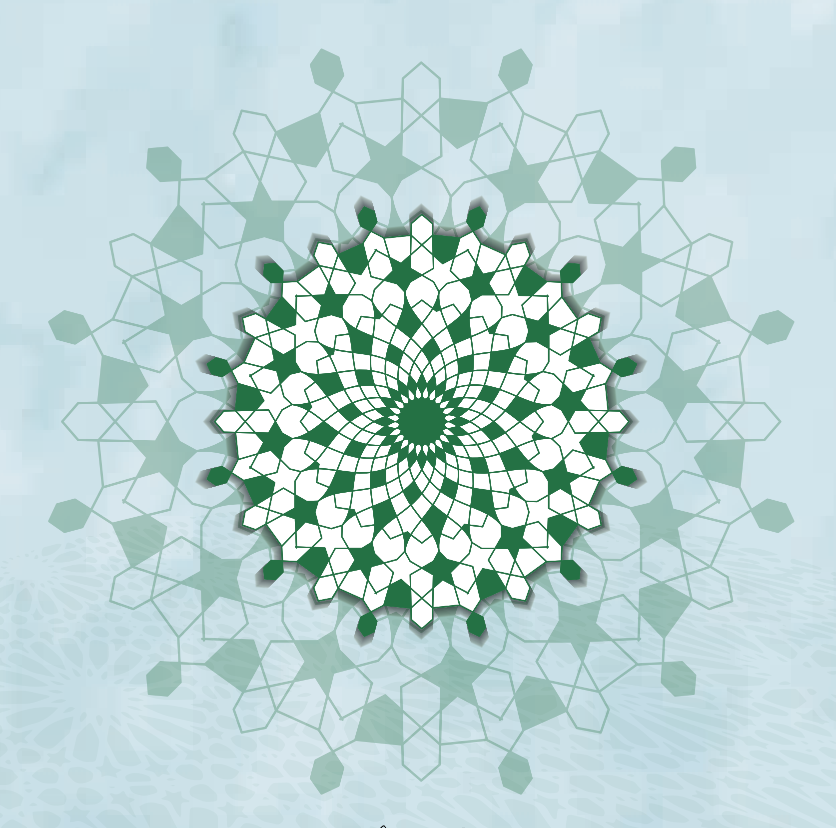


عقيدة المسلم



إعداد
دائرة الإفتاء العام
في المملكة الأردنية الهاشمية

الطبعة الثالثة
مزيدة ومنقحة

عَقِيدَةُ المُسْلِمِ

بيانات الإيداع في دائرة المكتبة الوطنية بالمملكة الأردنية الهاشمية

الأردن، دائرة الإفتاء العام.

كتاب عقيدة المسلم، إعداد : دائرة الإفتاء العام، عمّان، الدائرة،٢٠٢٣م.

٨٨ ص، قياس القطع : ١٧×٢٤ سم.

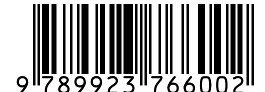
جميع الحقوق محفوظة لدائرة الإفتاء العام

الواصفات : العقيدة الإسلامية/ علم الكلام/ الإسلام.

التصنيف العشري (ديوي) : ٢٤٠

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : (٢٩٨٠/٨/٢٠٢٣)

الرقم المعياري الدولي (ISBN) : ٢-٠٠-٧٦٦-٩٩٢٣-٩٧٨



الطّبعة الثّالثة

مزيدة ومنقحة

١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م





عَقِيدَةُ المُسْلِم

إِعْدَادُ

دَائِرَةِ الإِفْتَاءِ العَامِّ

فِي المَمْلَكَةِ الأُرْدُنِيَّةِ الهَاشِمِيَّةِ



بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمـدُ لله على نِعمه وآلائِه، والصَّلاةُ والسَّـلامُ على أشـرفِ رُسُـلِه وأكرمِ أنبيائِه، بعثَه بالحقِّ والصّدق للعالمين، واستقامت بِبعثَتِهِ شؤون الدُّنيا والدِّين، فما زالت الأمَّة بخير ما تمسَّـكت بِكتابِ الله تعالى وسُـنَّة النَّبي مُحمَّد ﷺ، على وفقِ الحـقِّ الذي أجمعَ عليه أهلُ الحـقِّ والقَبول، وتواترت عليه أدلةُ العقولِ والنقول، وهو ما ذهبَ إليهِ أصحابُ السَّـبقِ من ساداتِ الصَّحابةِ والتابعين، وأهلُ العلمِ من الأئمةِ المعتبَرين، ونخصُّ بالذِّكرِ منهم أئمتَنا الأربعة: أبا حنيفةَ ومالكًا والشـافعيَّ وأحمد، رضي الله عنهم وعن سائرِ الأئمّةِ ما طلُعت شمسٌ وأشرقَ نهار.

أمَّا بعد،

فهذهِ طبعة متجددة من كتابِ عقيدةِ المُسـلم، نُقدِّمُهـا للقُراء الكرام ونحنُ نتفيّأ ظلالَ ذكرى المولدِ النَّبويِّ الشـريف[1]، الذي به تَشرَّفت العوالم والكائنات، وتنـوَّرت بِبعثَتِهِ الأمـمُ وتنزَّلت الرَّحمـات، على صاحبها أزكـى الصَّلاةِ وأفضلُ السَّلام، وهو السَّبب الأعظمُ في وحدةِ الأمَّةِ واتِّحادها، وصلاحِ ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وبه الأمانُ من كلِّ مخوفٍ في الدُّنيا والآخرة، صاحبُ المقامِ المَحمودِ واللِّواء المعقودِ والشفاعاتِ العُظمى يومَ القيامة.

ويأتي هذا الإصدارُ بعد نفادِ نُسـخ الطبعةِ السـابقة، وقد أُدخِلَ عليها بعضُ

---

(١) وذلك في عام ١٤٤٢ للهجرة النبويّة الشريفة.

التعديـلاتِ والصياغاتِ والإضافاتِ التي رأينا أهميّتها، بيانًا لإجمالٍ قد يكون في العبارةِ السابقة، أو زيادةَ تفصيلٍ ربما يحتاجُ إليها القارئُ الكريم، أو إزالةً لإشكالٍ قد يطرأُ على بعضِ الأذهان.

ولـم تختلف هذهِ الطبعةُ عن سـابقتِها في الاتّجاه العام، بل هي مع سـابقتها واحـدةٌ متفقـةٌ من حيثُ المضمـونُ والأحكام، وهـذا أمرٌ طبيعي؛ فـإنَّ الاعتقادَ الصحيحَ واحدٌ لا يتغيَّر ولا يتبدَّل، لكنَّ تفضيلَ لفظٍ على لفظ، وتقديمَ عبارةٍ على عبـارة، هـو دأبُ العُلماء والمصنِّفين من قديم، فلذلك وقـع بعضُ التغييرات مِمّا أشرنا إليه.

ومِمّا جرى عليه شيءٌ من التحرير: أننا توسَّعنا في الاستدلال على أنَّ الأصل في الإيمان هو التّصديق، وأنَّ العمل يدخُل في مُسمَّى الإيمان الكامل لا في أصله، وقدَّمنا مسائل الإيمان لتكون مقدِّمةً للعقيدة، وتوسَّعنا قليلًا في بيانِ بعضِ الأمور الفقهيّـة المُلحَقة بآخر الكتاب مع التنبيه إلى وجه إدراجها في كتاب العقيدة الذي بين أيدينا، وقد حذفنا بعض المسـائل التي تحتـاج إلى تعمُّقٍ وتخصُّصٍ من طلبة العلـم، لا يهتـمُّ بها كثيرٌ من النـاس، ووضعنا بعضَ الهوامـش التوضيحيّة لما قد يخطُر بذهنِ القارئ من سؤال.

وقد رَصدت دائرةُ الإفتاء العامِّ آراء القُرّاء الكرام وملحوظاتهم على الكتاب، فكانــت ما بين ملحوظات تتعلَّـقُ بالصياغة وتحريرِ العبـارة واختيارِ اللَّفظ الأدقِّ تعبيـرًا، فاخترنا لذلك ما يكون أنسـبَ للقارئ الذي يريدُ صافـي العقيدة من غيرِ تعقيـدٍ لفظيٍّ أو معنوي، لتكونَ العبارة سَلسـةً صافيةً تندفعُ عنهـا أوهامُ الأفهام، وتتجلَّى في أحسن مقام، وذلك بحسَب طاقتنا ما أمكن.

وكان بعـضُ الملحوظاتِ على الكتاب سـلبيًّا ضارًّا، منها مـا يختارُ عقيدة

التشبيه والتجسيم، ومنها ما يرجِّحُ تكفيرَ أصحاب الذنوبِ والمعاصي على طريقةِ المعتزلـةِ والخوارج، ومنها ما يرفـضُ مذاهبَ الأئمةِ المعتَبريـن، حتى إنّ بعضَ الملحوظـات اعترضَ على فكرةِ إصـدارِ الكتاب، وغير ذلك مـن ملحوظاتٍ لا توافق عليها دائرةُ الإفتاء العام، ولا تُوافق منهجَها المعتمد وفق مذهبِ أهلِ السّنة والجماعة في العقيدةِ والفقهِ والسُّلوك.

ودائـرةُ الإفتاءِ إذ تشـكُرُ كلَّ مَن قَـدَّم ملحوظةً على عملها، تؤكِّـدُ تطلُّعَها إلى الاهتمامِ بتثقيف المسـلم بمـا يفيدُه في أمور دينه ودنياهُ عبـر الفتوى الهاتفيّةِ والمكتوبـةِ والشـفويّة، والأعمـالِ العلميّـة المحكّمـة والبحـوثِ والدراسـات والمنشـورات والكتب، وغير ذلك من المسـاهمات العلميّة الهادفة، وتؤكِّد أنّ ما تختاره من الآراءِ هو ما يوافقُ الشـريعةَ الإسـلاميّة بمصادرِها الأصيلة، ولا يخرجُ عن إجماعاتِ أهل السّنة والجماعة وفقه المذاهبِ الأربعةِ المعتبَرة.

والله الموفِّق، وهو حسبُنا ونعمَ الوكيل

والحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ

على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين

تمهيد الكتاب

الحمـدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّـلام على سـيِّدنا محمَّـدٍ وعلى آلِه وصحبه أجمعين.

وبعد،

فإنّ علمَ العقائد الإسلاميّة من أهمِّ علومِ الإسلام، إذ هو العلمُ الذي يبحثُ في مبادئ الإسـلام الكليّة، وبه يُتوصَّل إلى معرفةَ الله عزَّ وجل وصفاته، ورسـلِه الكـرام صلوات الله وسـلامه عليهم أجمعيـن، وما يكونُ من مصيرِ الإنسـانِ بعدَ الموت لينجو بين يدي الله تعالى من الهلاكِ الدائم.

ولذلـك كان علـم العقائد جامعًا بيـن الأدلة العقليّة والنقليّة، رأسًـا للعلوم الشـرعيّة وأساسًا لها، مشتملًا في أغلبه وأصوله على المعلوماتِ الدينيَّة القطعيّة، ونجدُ أنّ عناية علماء الإسلام انصرفت إلى الاهتمام به، فدوَّنوا فيه الكتب الكثيرة، ما بين مختصرٍ ومطوَّل، ومنظومٍ ومنثور، بل نجدُ أنَّ علماء أهل السّـنة والجماعة صنَّفوا فيه على مسـتوياتٍ كثيرة بحسَـب حاجة المسـلمين، فهذه كتبٌ تناسـب المبتدِئين، وتلك للمتوسِّطين، وأخرى للمحقِّقين، وكلُّ هذه الكتب والمستويات متفقـةٌ فـي الاعتقاد لا تختلـف، وإنَّما يرجع هـذا التنوُّع في التصنيـف إلى طُرقِ العرضِ وأسـلوبِ تحليلِ الآراء والاسـتدلال عليها، فمِنَ النـاس من تكون عنده شبهة لا تشتبهُ على غيره، ومنهم من يحتاج إلى تفصيلٍ لا يستوعبُه آخر، ومن طرقِ التصنيفِ طريقةُ المُتكلِّمين التي يهتمون فيها بإيراد شُبَه الخصوم للردِّ عليها وبيانِ ضَعفِها، وتدقيق الحُجج والبراهين على أتمِّ صورةٍ ممكنة.

وهذا الكتاب موجَزٌ يتناول مبادئَ العقيدةِ الإسلاميّة بلفظٍ ميسَّر مع ذكر أدلّة هذه العقائد ذكرًا يسيرًا دون تطويلٍ أو تعقيد، ليكون كلُّ امرئٍ من نفسه على بصيرة[1].

ويتضمَّن هذا الموجَز مذهبَ جمهور الأمَّة الإسلاميّة من أهل السّنةِ والجماعة؛ الأشاعرةِ ومَن وافقهم في مسائلِ العقيدة، وما نوردُه في هذا الكتاب ثابتٌ في نصوصِ الكتاب والسّنة؛ المشتملةِ على الأدلّة العقليّة والنقليّة الدالّة على ما نذكرُه من العقائدِ المقرَّرة في المذهب الأشعريِّ وما وافقه من مذاهب أهلِ السّنة والجماعة.

وقد ألحَقنا بآخر الكتاب بعضَ المسائل الفقهيّة؛ كحكمِ إيقاعِ التَّكفير على المسلمين لمجرَّد الشُّبُهات، ومفهومِ البِدعة، وما شابَهَ ذلك، وسببُ ذلك أنَّ بعض المخالِفين زعم أنَّها مسائلُ اعتقاديّة، وكانت عندَهم سببًا في تكفير بعضِ المسلمين أو تبديعِهم في العقيدة، فاحتَجنا إلى ذكرِها والتنبيهِ على القَول الصوابِ فيها، وإن لم تكُن من العقيدةِ في الأصل، وصنيعُنا في ذلك كصنيعِ بعض عُلَمائنا المتقدِّمين الذين أوردوا بعض مسائلِ الإمامة العُظمى في كتبِ العقائد، على الرّغم من كونها مسائلَ فقهيّة.

وإنّما جاءَ هذا العملُ ليكون كلُّ إنسانٍ على بيِّنةٍ من أمرهِ عن تَفكُّرٍ وتدبُّر، امتثالًا لأمر الله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مُتَقَلَّبَكُمۡ وَمَثۡوَىٰكُمۡ ﴾ [محمد: ١٩].

---

(١) وقد استقينا مادة هذا الكتاب من الكتب المعتمدة في العقيدة الإسلاميّة على مذهب السادة الأشاعرة، ومن كتب الفقه المعتمدة، ومن فتاوى دائرة الإفتاء العام في مسائل العقيدة الإسلامية، ورتبناه غالبًا بترتيب منظومة «جوهرة التوحيد» للإمام اللَّقاني رحمه الله تعالى، والترتيب أمر شكلي لا يمسُّ جوهر العقيدة.

وإنّمــا وجَّهنا الهمــةَ لهذا الأمر لأنّ مبادئَ العقيدة الإســلاميّة أهمُّ مقوِّمات الحضارة الإســلاميّة العريقة، وعليها بُنِيَ الفكــر العقليُّ والفقهيُّ والأخلاقيُّ عند المســلمين، وهي الأســاسُ في العمل القويم والخُلق المستقيم، وهي منبعُ وحدة الأمّة الإســلاميّة ونصرهــا وتمكينها، وهي مِن قبل ذلك كلّه ومن بعدِه ســببٌ في النجاة يومَ القيامة والفوزِ برضوانِ الله تعالى ورحمته.

وقد حملَ لواءَ العقيدة الإسلاميّةِ على مرِّ تاريخ الإسلامِ أعلامٌ عُدُولٌ ثِقات، بلَّغوا الحقَّ للأجيال أحســنَ تبليغ، فأولُ أولئك أصحابُ رسول الله ﷺ، أخذوها عن النبيِّ ﷺ صافيةً واضحة، ثمَّ تبعهم مَن بعدَهم، حتَّى دخلت في الإســلام أممٌ لها فلســفاتٌ وآراءُ غريبةٌ عن منهجِ القرآن الكريم وســنة النبيِّ ﷺ وإجماع عُلَماء الأمّة، ودخلَ مع هذه الآراءِ الغريبة بعضُ الشُّبَه والمجادلات في العقيدةِ الإسلاميّة، فصــارت الحاجةُ مُلحّةً للدفاع عن العقيدة الإســلاميّةِ وتخليصِها من كلِّ شــائبةٍ، لتعــودَ بيضاءَ نقيّةً كأولِ عهدها بكتابِ الله تعالى وســنة رســولِ الله ﷺ، فانتهض لذلــك الأمرِ المهمِّ الأئمةُ الأربعةُ الفقهاء[1]، ومَن كان في زمنهم، فوضَّحوا بعضَ مسائل العقيدة، وناظروا فيها المخالِفين، وكتبوا في بعضِ القضايا وألَّفوا وعلّموا.

وبقيت العقائدُ واضحةً عند عامّة المسلمين، لكن ظهرت الحاجةُ إلى تقرير العقائد وبنائِها بناءً نظريًّا علميًّا محكمًا، ليتمكّن عُلَماء الإســلام من الردِّ على أي فلســفةٍ عرجاءَ أو شُــبهةٍ عوجاء[2]، فتصدّى لهذا الواجب العظيم إمامان عظيمان

---

(١) وهــم: الإمــام أبو حُنيفة النعمــان (ت١٥٠هـ)، والإمــام مالك بن أنس إمــام دار الهجرة (ت١٧٩هـ)، والإمام الشافعي المطلبي (ت٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

(٢) وقد زادت الحاجة إلى تقرير علم العقائد بسبب ظهور بعض الأفكار المخالفة لعقائد أهل السّــنة والجماعة، كأفكار المعتزلة في إنكار القدر، والمُجسّمة الذين يصفون الله تعالى =

من أهل السّـنةِ والجماعة، وهُما: الإمام أبو الحسن الأشعري، والإمام أبو منصور الماتريدي، وكان كلٌّ منهما معتنيًا بإقامة الأدلّةِ على العقيدة الإسلاميّةِ ودفع الشُّبَه عنها وتوضيحها، وتبِعَهُما على ذلك عُلَماء الأمّةِ مِن بعدِهم حتَّى يومنا هذا، فكانوا هم الجمهور، وقولُهم هــو القولَ المنصور، وله الحظُّ الوافر من الأدلّة والبراهين المعتَبرة من الأدلّةِ العقليّةِ والنصوصِ النقليّة.

أمّـا أبو الحســن الأشـعريُّ (ت٣٢١هـ) فإمامٌ من أئمــةِ الهُدى، وعالِـمٌ كبيرٌ من سُـلالة الصحابيِّ الجليلِ أبي موســى الأشـعريِّ رضي الله عنه، واسمه: عليُّ بن إسماعيل بن أبي بِشر إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعري، قال تاج الدين السُّبكيُّ الشافعيُّ رحمه الله: «واعلَم أنّا لو أرَدنا استيعابَ مناقبِ الشيخ الأشعريِّ لضاقت بنا الأوراقُ وكلَّت الأقلام»[1].

وأمّا أبو منصور الماتريديُّ (ت٣٣٣هـ) فمنسوبٌ إلى بلدةٍ بسَمَرقَند، واسمه:

= بصفات الأجســام ويشـبهونه بخلقه، تعالــى الله عمّا يقولون علـوًا كبيـرًا، والمُرجئة الذين يقطعــون الصلة بين الإيمان والعمل، فلا تضرُّ عندهــم معصية مع الإيمان، والخوارج الذين كفّروا الصحابة رضي الله تعالى عنهم، واســتحلوا دماء المســلمين بشــبهات واهية، وأباحوا الخروج على أمراء المســلمين، وانتشرت في زماننا هذا شبه واعتقادات فاسدة أخرى، منها: الإلحاد، ســواء كان إنكارًا لوجود الله تعالى، أو إنكار النبوة، ومنها إنكار أنَّ شــريعة الإسلام ناسخة للشرائع السابقة، أو ادّعاء النبوة كاعتقاد القاديانيّة، أو التكذيب بصحّة القرآن الكريم، أو إنكار وجوب اتباع ســيدنا محمد ﷺ لغير المســلمين، أو إقرار وحدة الأديان، أو نشــر ما يسمى بالديانة الإبراهيمية، أو الاعتقاد بالتعددية الدينيّة الفلسفيّة، وغير ذلك من الأباطيل.

(١) السُّبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، ط٢، (تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ: ج٣، ص ٣٥١.

محمد بن محمد بن محمود الحنفي الأنصاريّ، ويُلقَّب بإمام الهُدى، **وينتهي نسبه إلى الصحابيِّ الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله تعالى عنه،** قال الإمام السُّبكي الشافعي رحمه الله تعالى: «كان إمامًا جليلًا مناضلًا عن الدين، موطِّدًا لعقائدِ أهلِ السّنة، قطع المعتزلة وذوي البِدَع في مناظراتِهم، وخصَمَهُم في محاوراتهم حتى أسكتَهم...، ومذهبُه يمثِّل امتدادًا لمذهب أبي حنيفة وصاحبَيه الإمامَين أبي يوسف ومحمد بن الحسن»(١).

بيان انتساب علماء العقيدة إلى الإمامين الأشعريّ والماتريديّ:

وينبغي العلم أنَّ الإمامَينِ أبا الحسن الأشعري وأبا منصور الماتريدي لم يقرِّرا شيئًا مخالِفًا للكتاب والسّنة، بل كان عملُهما الدِّفاعَ عن العقيدة الإسلاميّة المذكورة في الكتاب والسّنةِ على منهج النبي ﷺ وأصحابه وتابعيهِم من خيرِ القرون، فألّفا في ذلك الكتب، وناظرا المخالِفين، وسعَيا في تثبيت المؤمنين على تلك العقائد الصحيحة، فرزقهما الله تعالى القوةَ على ذلك، وأمدَّهما فيه بخيرِ مَدد، ثمَّ تتابعت الأمَّةُ على ذلك، والأُمَّة باجتماعها على هذَين الإمامَين أثبتَت عدالتَهما وصحّة عملِهما، لأنّ الأمَّةَ لا تجتمعُ على ضلالة كما رُوِيَ عن النبيِّ ﷺ، والخلافُ بين الإمامَين يسيرٌ لفظيٌّ في أغلبِ الأقوال، وذلك مُصرَّحٌ به عند العُلَماء الذين درسوا الخلاف بينهما وألَّفوا فيه كتبًا مشهورة.

وقد أقرَّ أهلُ الحديثِ من أهل السّنةِ والجماعة للإمام الأشعريِّ وأصحابه بالفضل والمكانة، فنقلوا عنهم وترضَّوا عليهم ودَعَوا لهم بالرَّحمة، فهذا الإمام المحدِّث البيهقيُّ ينقل عن الأشعريِّ وابن فورك(٢) في مواضعَ كثيرةٍ في كتابه

---

(١) المرجع نفسه: ج٣، ص٣٥١.

(٢) انظر ترجمته ص ٨٩.

الكبير «الأسـماء والصفات»، وينقل فيـه فهمَهما وتأويلاتِهما راضيًـا بها، موافِقًا عليها، وما ذلك إلّا لصحّة عقائدهما.

وهذا الحافظُ ابنُ عسـاكرَ يبيِّنُ حقيقةَ عمل الإمامَين الأشـعريِّ والماتريدي، فيقول: «... إلى أن بلغت النوبةُ إلى شـيخِنا أبي الحسـن الأشـعريِّ رحمه الله، فلم يُحـدِث في دين الله حدثًا، ولم يـأتِ فيه ببدعة، بل أخذ أقاويـل الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم من الأئمةِ في أصول الدين، فنصرها بزيادة شرحٍ وتبيين، وأنّ ما قالوا في الأصول وجاء به الشرع صحيح في العقول، خلاف ما زعم أهلُ الأهواءِ من أنَّ بعضه لا يسـتقيمُ في الآراء، فـكانَ في بيانه نُصرة أقاويل مَن مضى مـن الأئمة كأبي حنيفة وسفيان الثوريِّ من أهلِ الكوفة، والأوزاعيِّ وغيره من أهل الشام، ومالكٍ والشافعيِّ مـن أهل الحرمين، ومن نحا نحوهما من الحجاز وغيرها من سـائر البلاد، وكأحمدَ ابن حنبل وغيره من أهل الحديث، والليثِ بن سـعد وغيره، وأبي عبد الله محمد بن إسـماعيل البخاري، وأبي الحسن مسـلم بن الحجاج النيسابوري؛ إمامَي أهل الآثار وحافِظَي السـنن التي عليها مدار الشـرع، رضي الله عنهم أجمعين، وذلك دأب من تصدّى من الأئمةِ في هذه الأُمَّة وصار رأسًـا في العلم من أهل السّنةِ في قديم الدهر وحديثه، وبذلك وعدَ سـيدُنا المصطفى ﷺ أمّتَـه فيما رَوى عنه أبو هريرة رضي الله عنه أنه قال: «يبعثُ الله لهذِه الأُمَّةِ على رأسِ كلِّ مِئة سنةٍ مَن يُجَدِّدُ لها دينَها»[1].

ومـن بعد هذين الإمامَين الجليلَين جاء أئمةُ أهل السّـنة مـن طبقات الفقهاء والمحدِّثيـن والمُفسِّـرين وعُلَماء القـراءات وأهل اللُّغـة العربيّةِ وعُلَمـاء العقيدة الإسلاميّةِ وأصول الفقه؛ كالإمامِ الباقِلّاني، والحافظِ ابن فورك، وأبي عَمرو الداني،

(١) انظر: ابن عساكر، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تبيين كذب المفتري فيما نسـب إلى الإمام أبي الحسـن الأشعري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ: ص١٠٣.

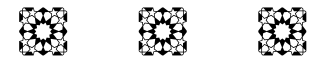
ومكـــيِّ بن أبي طالــب، وإمام الحرمَين الجُويني، وحجّة الإســلامِ الغزالي، والإمام النسَفي، وفخر الدين الرازي، وعَضُدِ الدين الإيجي، ومُحيي السّنة البَغَوي، والعلاء البُخاري، ومُحيي الدين النَّووي، وأمير المؤمنين في الحديث ابن حَجَر العسقلاني، والإمام الحافظ البَيهقي، والسَّخاوي، والسُّيوطي، والبَيضاوي، والعراقي، والعزِّ ابن عبد الســلام، و الكمال ابــن الهُمام، وغيرهم مِمَّن يطولُ الكــلام بذكرِهم، وهؤلاء جميعًا على مذهبِ أهل السّــنة والجماعة؛ إمّا الأشاعرة وإمّا الماتريدية، لم يُحدِثوا شيئًا في الدّين، وهم مِن أهل القَبول والهُدى عند جماهير الأُمَّة الإسلاميّة[١].

وإذا كان سلف الأُمَّةِ قد ساروا على منهجٍ معتدلٍ يأخذ بالكتاب والسّنة وما أجمعــت عليه الأُمَّة، وتتابعوا على ذلك خلفًا عن ســلف؛ فنحن أولى وأحرى أن نواصلَ هذه المســيرةِ العلميّــة المباركة، ونلتزمَ الثوابتَ الإســلاميّةَ القطعيّة، وأن نسيرَ على ما سار عليه علماؤنا السابقون، لنكونَ من الناجينَ أمام ربِّ العالمين.

والله نســألُ أن ينفعَ بهــذا المختصر في العقيدةِ الإســلاميّة، كما نفعَ بمنهج عُلَمــاء الأمَّة المعتَبريــن من أهلِ المذاهــبِ الأربعة، الموافِقيــن لمنهج الإمامَين الأشعريِّ والماتريديِّ.

وقد رتَّبنا الكلامَ على مســائلِ العقيدةِ في هذا الكتــاب ضمنَ ثلاثة أبواب: الإلهيّات، والنّبوّات، والســمعيّات، ثــمَّ جعلنا تحت كلِّ باب عنواناتِ المســائل المندرجــة تحتــه، وقدَّمنا لهذه الأبــواب بمقدِّمةٍ تتعلَّق بمفهــوم الإيمان عندَ أهل السّنة والجماعة ومعناه، لأنّه أول واجب على المُكلَّف.

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ



(١) انظر تراجم هؤلاء العلماء الأعلام في آخر الكتاب.

مقدمة العقيدة

مفهوم الإيمان عند أهل السّنة والجماعة

أوجب الشرعُ الشريفُ على المُكلَّفين معرفةَ الله تعالى، وكذلك أوجبَ عليهم أن يعرفوا أركانَ الإيمان، وشرط ذلك أن تكون معرفتُهم معرفةً يقينيّةً جازمةً ثابتةً بالدليل الصحيح، لقول الله عزّ وجل: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩].

والمعرفة الواجبة في الإسلام هي الإيمان بمقتضى الشهادَتين (أشهدُ أن لا إلهَ إلّا الله وأشهدُ أنَّ محمدًا عبدُ الله ورسولُه)، أي: التّصديقُ بالله تعالى بمعرفة ما يجب له مِن صفاتِ الكمال، وما يستحيلُ عليه مِن صفاتِ النَّقص، وأنَّ أفعاله سبحانه واقعةٌ بإرادته وقدرته، والتّصديقُ بالنبيِّ ﷺ على وجه التّسليم والإذعان، والتّصديقُ بما يبلِّغُنا به عليه الصَّلاة والسَّلام.

ولا تكون تلك المعرفةُ الإيمانيّة مقبولةً حتى تكون يقينيّة، ولذلك لا بُدَّ من معرفة أدلّتِها الإجماليّة، ولا يكفي للمُسلِم أن يكون مُسلِمًا بالشكِّ أو الظنِّ والتخمين، ولا يُعَدُّ ذلك معرفةً بالله تعالى، ولا علمًا به سبحانه، لأنّ من شكَّ أو ظنَّ لم يُسَمَّ عالِمًا، فلو فُرِضَ وُجود مُكلَّفٍ يُثبت وجود الله ظنًّا أو شكًّا فذلك غير مقبول منه، ولا يُعدُّ ذلك محقِّقًا للمطلوب، قال الله تعالى: ﴿قَالَتۡ رُسُلُهُمۡ أَفِي ٱللَّهِ شَكّٞ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ يَدۡعُوكُمۡ لِيَغۡفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ وَيُؤَخِّرَكُمۡ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [إبراهيم: ١٠]، وقال الله سبحانه: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ أَكۡثَرُهُمۡ إِلَّا ظَنًّاۚ إِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغۡنِي مِنَ ٱلۡحَقِّ شَيۡـًٔاۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ﴾ [يونس: ٣٦].

وينبغي أن يُعلم أنّ الشرع لم يشترط على المكلَّف أن يعرف الله تعالى بالنَّظر

التفصيليِّ في الدَّلائل والمسائل، بل أوجب النَّظرّ الإجماليَّ فقط، وهو ما لا يخلو عنه عوامُّ الناس من المُكلَّفين، فكلُّهم يستدلُّ في نفسه ـ وإن لم يتلفَّظ بلسانه ـ على وجود الله بحسَب مستواهُ وقدرتِه، ولو فُرِض وجود مُكلَّف لم ينظرِ البَتّة، أي لم يبحث في الدليل، بل كان مُقلِّدًا محضًا، فإنهم يعدُّونه مقصِّرًا في بعض ما يجب عليه من التَّكاليف الفرعيّة، فيكون بذلك مؤمنًا عاصيًا، وقد أشار الإمام عَضُد المِلّة والدين الإيجي إلى الاكتفاءِ بالنَّظر الإجمالي، فقال: «فمَن كان مصدِّقًا حقيقة، كان عالمًا بهذه الأمور كُلِّها، وإن لم يكُن له تنقيحُ الأدلّة وتحريرُها، فإنَّ ذلك ليس شرطًا في العلم والخروج عن التقليد»[1].

أول واجب على المكلّف[2] معرفة الله تعالى:

أول ما يجب على المُكلَّف أن يؤمنَ بالله تعالى، ويعتقدَ في قلبه اعتقادًا جازمًا أنَّ الله تعالى موجود، وأنَّه واحدٌ لا شريك له، وأنَّه خالقُ كلِّ شيء، وأنَّه سبحانه متَّصفٌ بكلِّ صفات الكمال، منزَّهٌ عن كلِّ صفات النَّقص، قال الله تعالى: ﴿ فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [محمد: ١٩]، هذا ما لا يجوز للمُكلَّف أن يجهلَه، لأنّه الاعتقاد الإجماليُّ المطلوب من كلِّ إنسان.

ولا بُدَّ للقيام بهذا الواجب من تحقيقِ الإيمان بالله تعالى عن طريق الدَّليل والبرهان، إذ لا يجوز أن يكونَ الإيمان بالتقليدِ للآخرين[3]، وهذا الكونُ أكبر

---

(١) الشريف الجُرجاني، علي بن محمد الجُرجاني (٨١٦هـ)، شرح المواقف، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٧م ـ ١٣٢٥هـ: ج٨، ص٣٣٣.

(٢) المكلف في أصول الدين، هو: البالغ العاقل الذي وصلته الدعوة الإسلاميّة على وجه صحيح، بأن يكون عرف مضمون هذه الدعوة الملخص في شهادة التوحيد: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله».

(٣) التقليد هو اتّباع أقوال الآخرين من غير بينة أو دليل، بحيث إذا تغيرت أقوالهم شكَّ المقلِّد =

دليلٍ على وجود الله تعالى؛ لأنّ العالَمَ المخلوقَ الذي ندركُه بحواسِّنا، لا يمكن للعاقل أن يصدِّق أنَّه موجود بلا مُوجِد، ومخلوقٌ دونَ خالق؛ فإنَّ فطرة الإنسان تبحث لكلِّ شيء عن سبب، فكلُّ مخلوق لا بُدَّ له من خالق، وذلك الخالقُ هو اللهُ تعالى القائل: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ فَٱعۡبُدُوهُ﴾ [الأنعام: ١٠٢].

ومن الأدلّة أيضًا: أنَّ هذا الكون من حولنا منظّم ومتقَن جدًّا مع أنّه مُعقد جدًّا، تجري فيه الأشياء كلُّها معَ كثرتها بمقدارٍ دقيق محدَّد، ولا يُعقَل أن يكونَ ذلك الأمر الهائل من دون مقدِّرٍ ومنظِّم وعالِم بكلِّ شيء، قال الله تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖ فَقَدَّرَهُۥ تَقۡدِيرٗا﴾ [الفرقان: ٢].

ولا يستغني أحدٌ عن الدليل على وجودِ الله تعالى ومعرفتِه سبحانه، وكلُّ إنسان يُعبِّر بلسانه عن ذلك الدليل بحسَب ما يقدرُ عليه، فهذا الأعرابيُّ يقول في الاستدلال على وجود الله تعالى: الأثر يدلُّ على المسير، والبَعرة تدلُّ على البعير، فسماءٌ ذات أبراج، وأرضٌ ذات فِجاج، وبحارٌ ذات أمواج، ألا تدلُّ على السميع البصير؟!

معنى الإيمان الذي كلَّف الله تعالى به الناس:

بعد أن ذكرنا فيما سبق أنَّ الإيمان هو أول واجبٍ على المُكلَّف، لا بُدَّ أن نوضِّح مفهوم الإيمان، فنقول:

أصلُ الإيمان المطلوبِ من الإنسان: هو تصديقُ القلب دونَ تردُّدٍ أو شك،

= في تقليده، فيصير متحيِّرًا شاكًّا لا يعرف حقًّا من باطل، ولذلك كانت معرفة الله تعالى واجبة على المكلف بمعرفة الأدلة الكافية، لأن التقليد خطر على عقائد المسلم، ويؤدي في الغالب إلى الشكِّ والريبة.

بحيث يكون مطمئناً ومُذعِنًا بأنَّ الله حق، والإسلامَ حق، وأنّ كلَّ ما جاء به سيدُنا رسول الله محمَّد ﷺ حق، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ [النساء: ١٣٦]، فمَن جاء بهذا الأصل فقد نجا مِن الخلود في نار جهنّم.

والدليل على أنَّ أصلَ الإيمان هو التّصديقُ بالقلب قولُ الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فالإيمان الذي يُكتَب في القلبِ ليس إلا التّصديقَ القلبي، وقول الله تعالى إخبارًا عن إخوةِ يوسُف عليه السلام: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾، أي: بمُصَدِّق.

وقد يُعبِّر عن الإيمان الكامل بأنّه الاعتقاد بالجَنان والقول باللِّسان والعمل بالأركان، وهذا تعريفٌ صحيح، لكن ينبغي أن يُلاحَظ أنَّه تعريفٌ للإيمان الكامل، لا لأصلِ الإيمان الذي هو التّصديق.

وقد يستغرِبُ المسلم أن يكون أصلُ الإيمان مجرَّد التّصديق، وأنّه لا يدخل فيه عمل اللِّسان والجوارح، فنقول: لا غرابةَ في ذلك، فإنَّ الكتابَ والسّنة يدُلّان على هذا الأمر، وهو قولُ الصحابة والتابعين وتابعيهم رحمهم الله جميعًا، بل هو قولُ السَّلف العُدُول من أهل المذاهب الأربعة فلا نتركه لمجرِّد وهمِ متوهِّم أو استغرابِ مستغرِب.

ونسوق لك جُملةً من أدلّة الكتاب والسّنة، ونصوصِ العُلَماء المعتَبرين في ذلك:

١ ـ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨]، والشِّرك هو اعتقاد شريكٍ مع الله،

وأيُّ شيء من المعاصي وتركِ الأعمال هو دون الشِّرك قطعًا، وهو في حيِّز مشيئة الله تعالى، فلا يُعَدُّ كفرًا ولا يكون من المُكفِّرات، فدلَّ ذلك على أنَّ الإيمان الذي ينجو به الإنسان هو الاعتقادُ القلبي.

٢ ـ قال الله تعالى: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ﴾ [النحل: ١٠٦].

٣ ـ قال الله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ ﴾ [المجادلة: ٢٢].

٤ ـ قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ ﴾ [الحجرات: ١٤]، فهذه الآيات السابقة جعلت الإيمانَ قلبيًّا، وغير ذلك لا يدخلُ في حقيقةِ الإيمان الذي تكونُ به النجاة من الخلود في النار.

فهذه الآيات تفيد بأنّ الإيمانَ يقع في القلوب والصدور، وهذا هو التّصديق القلبي.

٥ ـ أحاديثُ الشفاعة الصحيحةُ الصريحة، وهي تنصُّ على خروجِ المؤمن من النار، مع أنّه لم يعمل عملًا خيرًا قطُّ في حياته، من صلاةٍ أو صيامٍ أو زكاةٍ أو غير ذلك مِنَ الواجبات والطّاعات، وهي متعدِّدةٌ وكثيرة، منها: ما رواه أنسٌ رضي الله عنه، عَنِ النبيِّ ﷺ قال: «يخرجُ مِنَ النّارِ مّن قال لا إلهَ إلّا الله، وفي قلبِه وزنُ شَعِيرةٍ مِن خَير، ويخرجُ منَ النّار مَن قال لا إلهَ إلّا الله، وفي قلبِه وزنُ بُرَّةٍ مِن خَير، ويخرجُ منَ النّارِ مَن قال لا إلهَ إلّا الله، وفي قلبِه وزنُ ذرَّةٍ مِن خَير». قال

أبــو عبد الله: قال أبان، حدَّثَنا قَتادة، حدَّثَنا أنس، عن النّبيّ ﷺ: «مِن إيمان» مكانَ «مِن خَير»[1].

٦ ـ وجاء في حديثٍ طويلٍ من أحاديث الشفاعة فيما رواه أبو سعيدٍ الخُدري رضي الله عنه: «فيقولُ أهلُ الجَنّة: هؤلاءِ عُتَقاءُ الرَّحمَن، أدخلَهمُ الجَنّةَ بِغَيرِ عَملٍ عمِلُــوه، ولا خَيرٍ قَدَّمُــوه، فيُقالُ لَهم: لَكُم ما رأيتُم ومِثلَــهُ مَعَه»[2]، فهذا الحديث يــدلُّ على دخولِ المؤمنين الجنّةَ مــعَ انعدام الأعمالِ مِنهم بما معَهم من التّصديق بالشَّهادتَين.

٧ ـ مــا رواه أبــو ذَرٍّ رضي الله عنه، قال: قال رســول الله ﷺ: «أتانِي آتٍ مِن رَبّي، فأخبرَني ـ أو قال: بَشّــرني ـ أنَّه: مَن ماتَ مِن أمّتِي لا يُشــرِكُ باللهِ شــيئًا دخلَ الجَنّة». قُلت: وإن زَنَى وإن سَرَق؟ قال: «وإن زَنَى وإن سَرَق»[3].

٨ ـ مــا رواه أبو هُريرة رضي الله عنه، أنّ رســولَ اللهِ ﷺ، قــال: «قالَ رَجلٌ لم يعمل حَسَــنةً قَط، لأهلِه: إذا ماتَ فحَرِّقوه، ثُــمَّ أذرُوا نِصفَه في البَرِّ ونِصفَه في البَحر، فواللهِ لَئِن قدرَ اللهُ عليهِ لَيُعذّبنّه عَذابًا لا يُعذِّبهُ أحدًا منَ العالَمين، فلمّا ماتَ الرّجــلُ فعلُوا مــا أمرَهُم، فأمَرَ اللهُ البَرَّ فجَمعَ ما فيه، وأمَــرَ البحرَ فجَمعَ ما فيه، ثم قال: لِمَ فَعَلتَ هَذا؟ قال: مِن خَشيتِكَ يا رَبِّ وأنتَ أعلَم، فَغَفَرَ اللهُ لَه»[4].

٩ ـ ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال: كان النبيُّ ﷺ بارزًا يومًا للنّاس،

---

(١) رواه الإمام البخاري.

(٢) رواه الإمام البخاري.

(٣) رواه الإمام البخاري.

(٤) رواه الإمام مسلم.

فأتــاهُ جبريــلُ فَقال: ما الإيمــانُ؟ قال: «الإيمــانُ أن تؤمنَ باللهِ وملائكتِــه، وكتُبه، وبِلِقائِه، ورسُلِه وتؤمنَ بالبَعث»[1].

١٠ ـ ما رواه عثمان رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَن ماتَ وهو يعلمُ أنّه لا إلهَ إلّا الله، دخَلَ الجَنّة»[2].

١١ ـ حدَّثَنــا أنسُ بن مالكٍ أنَّ النبيَّ ﷺ، ومعاذٌ رَدِيفُه على الرَّحل، قال: «يا مُعاذَ ابنَ جَبَلٍ»، قال: لَبَّيكَ يا رَسُــولَ اللهِ وسَــعدَيك، قال: «يا مُعاذُ»، قال: لبَّيكَ يا رســولَ اللهِ وسَــعدَيكَ ثَلاثًا، قال: «ما مِن أحدٍ يشــهدُ أن لا إلهَ إلّا اللهُ وأنّ محمدًا رسولُ الله، صِدقًا مِن قَلبِه، إلّا حرَّمهُ اللهُ عَلَى النّارِ»، قالَ يا رسولَ الله: أفَلا أُخبِرُ بِه النّاسَ فَيَستَبشِرُوا؟ قال: «إذًا يَتَّكِلُوا». وأخبَرَ بِها مُعاذٌ عندَ موتِه تأثُّمًا[3].

فهــذه الأحاديث التــي ذكرناها تــدل جميعها علــى أنَّ الأعمــال الصالحة والطاعــات خارجة عن أصل الإيمان، وأنَّها ليســت جزءًا منــه، ولا ركنًا فيه، فمن وُجِدَ منه أصل التصديق ولم توجد منه الأعمال فليس بكافر بشهادة هذه الأحاديث كلها، وبشهادة ما سبق من الآيات الكريمة.

وما ذكَرناه من أنّ أصلَ الإيمان التّصديقُ هو إجماعُ أهل السّــنة والجماعة، ومِمَّــن ذكَر ذلك أيضًا الإمامُ الطبري، حيث قــال: «والصوابُ مِن القول في ذلك عندنا أنّ الإيمانَ اســمٌ للتَّصديق كما قالته العرب، وجــاء به كتابُ الله تعالى ذِكرُه

(١) رواه الإمام البخاري.

(٢) رواه الإمام مسلم.

(٣) متفق عليه. ومعنى قوله: (تأثّماً): أي خوفاً من الإثم المترتب على عدم تبليغ الحديث للناس.

خبرًا عن إخوة يوسف من قيلِهم لأبيهم يعقوب: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، بمعنى: ما أنت بمُصدِّقٍ لنا على قيلِنا، غيرَ أنّ المعنى الذي يُستَحقُّ به اسمُ مؤمنٍ بالإطلاق [يريدُ الإيمانَ الكامل]، هو الجامعُ لمعاني الإيمان، وذلك أداءُ جميعِ فرائض الله تعالى ذِكرُه من معرفةٍ وإقرارٍ وعمل»(١).

وقال الإمام المفسِّر ابنُ قتيبة: «الإيمان: هو التصديق، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا﴾ أي: بمُصدِّق لنا، ﴿وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، وقال: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾ [غافر: ١٢]، أي: تُصَدِّقوا، والعبد مؤمنٌ بالله، أي مُصَدِّق ما وعدَه، أو قابلٌ ايمانَه، ويقال في الكلام: ما أومن بشيءٍ مِمّا تقول؛ أي ما أصدِّق به»(٢).

وقال الإمام الكبير أبو عَمرو الداني: «والإيمان بالله تعالى هو التّصديقُ بالقلب بأنّه الله الواحد الفرد القديم الخالق العليم، الذي: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، والدليل على أنّ الإيمانَ هو الإقرارُ والتّصديق، قوله جل جلاله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤۡمِنٖ لَّنَا وَلَوۡ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾ [يوسف: ١٧]، يريدُ بمُصدِّقٍ لنا، وكذلك قولُه: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحۡدَهُۥ كَفَرۡتُمۡ وَإِن يُشۡرَكۡ بِهِۦ تُؤۡمِنُواْ﴾ [غافر: ١٢] أي تُصدِّقوا، وكذلك قولُه: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لَّكُمۡ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٨] أي: مُصدِّقين»(٣).

---

(١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، التبصير في معالم الدين، ط١، (تحقيق علي الشبل)، دار العاصمة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م: ص ١٩٠.

(٢) ابن قتيبة؛ أبو محمد عبد الله بن مُسلم الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، (تحقيق: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان: ص ٢٦٣.

(٣) أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت٤٤٤هـ)، الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في =

وقال الإمام القارئ المفسِّر مكيُّ بن أبي طالب في أكثرَ من مَوضِع: «وأصل الإيمــان التّصديق»[1]، وقــال أيضًا في موضعٍ آخَر: «والإيمــان: التّصديق بكلِّ ما جاء من عندِ الله»[2].

وقــال الإمــام المُحــدِّث الحافـظ البيهقي: «وأمّــا الأعمال فإنَّهــا إيمانٌ لله وللرَّســول بعــد وجود الإيمان به، والمــراد به إقامة الطّاعةِ على شَــرط الاعتراف المتقدِّم، فكان الذي يقابلُه هو الشقاق والعصيانُ دونَ الكفر»[3].

وبنــاءً علــى ما قرَّرنا من أنّ الإيمــانَ هو التَصديقُ حكَم أهلُ السّــنة إجماعًا بــأنَّ مُرتكِب الكبيرة مؤمنٌ ولم يُخرِجوه من المِلّة، قال الإمامُ النووي: «واعلَم أنَّ مذهــبَ أهلِ الحــقّ أنّه لا يُكَفَّرُ أحدٌ من أهل القِبلة بذنــب، ولا يُكَفَّرُ أهلُ الأهواءِ والبِدَع، وأنَّ من جحد ما يُعلَمُ من دينِ الإسلامِ ضرورة حُكِمَ بِرِدَّته وكُفرِه، إلّا أن يكونَ قريبَ عهدٍ بالإسلام، أو نشأ ببادیةٍ بعيدة، ونحوه مِمَّن يخفي عليه...»[4].

= الاعتقادات وأصول الديانات، ط١، (تحقيق دغش العجمي)، دار الإمام أحمد، الكويت، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م: ص ١١٩.

(١) القيســي، أبــو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي المالكــي (ت٤٣٧هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، ط١، كلية الشــريعة والدراسات الإســلامية، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م: ج١، ص١٣٠، وأيضًا: ج٩، ص٥٨٣٥.

(٢) القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، مرجع سابق: ج١١، ص٧٠١٤.

(٣) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحســين الخراساني(ت٤٥٨هـ)، شــعب الإيمان، ط١، مكتبة الرشد، ١٤٤٣هـ - ٢٠٠٣م: ج١، ص ٩٢.

(٤) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ: ج١، ص ١٥٠.

مذهب السلف والخلف أن أصل الإيمان هو التّصديق:

اشـتُهِر عن السلف أنهم يقولون: الإيمانُ قولٌ وعمل، وهو كلامٌ صحيحٌ لا إشكالَ فيه، لكن كيف نفهمُ هذا القول؟ لا بُدَّ من فهمه فهمًا صحيحًا حتى لا يقعَ المسلمُ في التّناقض واتِّهام السّلف بما هم منه بريئون، وهاكَ توضيحَ ذلك:

قال الإمام الغزالي على لسـان مَن يسـأل عن هذه القضيّة في مذهب السّلف: «وقد اشتُهِر عن السّلف قولهم: الإيمان عقدٌ وقولٌ وعمل، فما معناه؟ قلنا: لا يبعد أن يُعدَّ العملُ مِن الإيمان، لأنَّه مكمِّلٌ له ومتمِّم، كما يقال: الرأس واليدان مِن الإنسان، ومعلومٌ أنّه يخرجُ عن كونه إنسـانًا بعدمِ الرأس، ولا يخـرجُ عنه بكونه مقطوعَ اليد، وكذلك يُقال للتسبيحاتِ والتكبيراتِ من الصَّلاة، وإن كانت لا تبطلُ بفقدها»[1].

فالقول اللسـانيُّ والعمل جعلَهُما السَّـلف من الإيمان بمعنى أنَّهما يزيدانه ويكمِّلانه، لا بمعنى أنّهما جزءٌ من حقيقته، أو ركنٌ من أركانِه.

وحقّق هذه المسـألةَ عند بعض السَّـلف الإمامُ العلامة المفسِّـر ناصرُ المِلّة والدين البيضاوي، حيث قال في شـرحه حديثَ جبريـل الذي فيه تحديدُ الإيمان بأنَّه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسـله واليـوم الآخر والقدر: «وهذا صريحٌ بأنَّ الأعمـالَ خارجةٌ عن مفهوم الإيمان، وأنَّ الإسـلامَ والإيمانَ متباينان، كما أشـعرَ بـه قوله تعالـى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجـرات: ١٤]، وإليه ذهب أبو الحسـن الأشـعريُّ رحمه الله، وقال بعضُ المحدِّثين وجمهور المعتزِلة: الإيمانُ والإسـلام عبارتان عن مُعبَّر واحد، وهو المجموع من التّصديق بالجَنان والإقرار

(١) الغزالـي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسـي (ت٥٠٥هـ)، قواعد العقائد، ط٢، (تحقيق موسى علي)، عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٥م: ص٢٥٩.

باللّسانِ والعمل بالأركان، ويَرِدُ عليهم: أنَّه سبحانَه عطف الأعمال الصّالحة والانتهاء عن المعاصي على الإيمانِ في مواضعَ لا تُحصَى، ولو كانت الأعمال داخلةً في الإيمان لما حسُن ذلك، وعلى المحدِّثين خاصّة أنَّه لو كان كذلك لَلَزِم خروج الفاسق بفِسقه عن عداد المؤمنين، كما قال المعتزِلة، ولكنّهم أشدُّ أناس إنكارًا لهذه المقالة»[1].

علاقة الإيمان بالنّطق والعمل:

وإذا كان أصلُ الإيمان هو التّصديق بالقلب معَ الإذعانِ والتسليم، فإنّ الشهادتين وهما: أشهد أن لا إلهَ إلا الله، وأشهدُ أنَّ محمدًا رسول الله، دالّتان على ما في قلب المؤمن من التّصديقِ بالله تعالى وبسيِّدنا محمَّدٍ ﷺ، فهما مظهرٌ من مظاهر الإيمان، وعملٌ من أعمال المؤمنين، يتميَّز به المؤمن عن غيره، وليس النُّطق بالشهادتين جزءًا من الإيمان، بل هو دليلٌ على الانقياد لشريعةِ الإسلام والاعتقادِ بها، فقد يعجِز الإنسان لعذرٍ من الأعذار عن النُّطق، ومعَ ذلك يكون مؤمنًا بالله تعالى وبنبيه ﷺ.

وأمّا الفرائض والواجبات وسائرُ الأعمال الصّالحة، كالصَّلاة والصَّيام والزَّكاة والحجِّ وغيرها من النّوافل والصَّدقات والتَّطوُّعات، هي علامةُ قوّة الإيمان وكمالِه، كلما زادت زاد الإيمان، وذلك لأنّها تزيد الإيمانَ وتُقوِّيه وتغرِسه في القلب، ونقصان هذه الأعمال يُنقِصُ الإيمان، لكن لا يذهب به بالكُليّة ما دام الإنسانُ مصدِّقًا بالله وبرسوله ﷺ، وبكلِّ ما جاء به رسولُه ﷺ مِمّا هو معلومٌ من

---

(١) البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت٦٨٥هـ)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م: ج١، ص٣٠.

الدّين بالضرورة، وهو ما اشـتُهِر بين النّاس بأنّه من الدِّين بحيث يشـترك في العلم به العالمُ والعامِّي.

فالقول اللِّسـاني والعمل بالجوارح يُعبِّران عن التَّصديق الإيماني المسـتقرِّ في قلب المؤمن، والأعمال كمالٌ للإيمان وقوّة فيه، وقد يَعجز الإنسان أحيانًا عن القولِ والعمل، لكنَّ قلبه يكون ممتلئًا بالتّصديق واليقين والإيمان، ومِمّا يدلُّ على هذا الأمر قولُ الله تعالـى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ طُوبَىٰ لَهُمۡ وَحُسۡنُ مَـَٔابٖ﴾ [الرعد: ٢٩]، فانظـر كيف أنَّ الله تعالـى خاطبَ المؤمنين بوصفِ الإيمـان أولًا، ثمَّ وصفهم بالعمل الصالح ثانيًا، فدلَّ ذلك على أنَّ العمل يكون بعد تحقُّق الإيمانِ والتّصديق.

الإيمان يزيد وينقص بزيادة الطّاعات ونقصانها:

وبنـاءً على ما قرّرناه مِـن معنى الإيمانِ والعلاقةِ بينه وبيـن النُّطق والعمل، فينبغي أنْ يُعلم أنَّ الإيمان يزيدُ بالطاعة، وينقصُ بالمعصية.

والطاعة: فعلُ المأمور به، واجتنابُ المنهيِّ عنه، وأمّا المعصية فهي مخالفةُ ما أمرَ الله تعالى به.

وهذا القولُ بزيادة الإيمان ونقصانه مبنيٌّ على ما سـبق ذِكره من أنّ الإيمان هو التّصديق، وأنَّ القول والعمل مكمِّلان له ومتمِّمان، فمهما كانت حالةُ الأعمال زيـادةً ونقصانًا عند المؤمن فهـو مؤمن، ولا يخرجُ من الإسـلام بمجرَّد ارتكاب المعاصي أو التقصير في الطّاعات.

والدليل على أنّ الإيمان يزيدُ قول الله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٢]،

وقول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَهُمۡ يَسۡتَبۡشِرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٤]، وإذا كان الإيمانُ يزيد فهو قابلٌ للنقصان أيضًا.

وختامًا لهذه المسألة المُهِمّة، ينبغي التنبُّه إلى أمورٍ ثلاثة:

أولا: قول أهل السّنة والجماعة بأنّ الإيمان هو التّصديق لا يستلزمُ إنكار كونِ الأعمال من الإيمان، ولكنّ محلَّ كلامِنا في أنَّها هل هي جزءٌ من الإيمان، بحيث إذا انتفت يزولُ الإيمان ويصيرُ المؤمن كافرًا، أم أنّها مكمّلِة للإيمان تزيدُ في درجات المؤمن؟ فالصَّواب من ذلك ما بيَّناه سابقًا أنّها مُكمِّلات للإيمان وليست أجزاءً منه، كما هو معتمدُ أهل السّنة والجماعة.

ثانيًا: لا ننكر أنَّ الأعمال من الواجبات الدينيّة، بل هي فرائضُ الله تعالى، ومن تركها عامدًا ولم يَتُب عن ذلك فهو آثمٌ مُتوعَّد بالعقاب يوم القيامة، لكنَّ تركه لها لا يصل إلى درجة الكفر، إلّا عند التكذيبِ بها، بل يبقى العاصي مؤمنًا في مشيئة الله تعالى، وينجو من الخلودِ في نار جهنّم.

ثالثًا: مذهب المُرْجِئة مختلفٌ جدًا عن مذهب أهل السّنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ومَن وافقهم، ويتلخَّص مذهب هؤلاء المُرجِئة في أنَّهم يعتقدون أنَّ المؤمن لا تضرُّه المعاصي، وأنّ وعيد العصاة المذكور في القُرآن هو للكافرين فقط، وأمّا عصاةُ المؤمنين فحالُهم كحال الطائعين يومَ القيامة، وسُمُّوا مرجئةً لأَنَّهم أَخَّرُوا المعصية عن مُسمّى الإيمان بالكُليِّة، وزعموا أنها لا أثرَ لها في المؤمن، وأنَّه لا يضرُّ مع الإيمان ذنب.

وبهذا نكون قد فرَغنا من المقدِّمة المُهِمّة التي لا بُدَّ منها قبل الابتداءِ بأبواب العقائد الثلاثة: الإلهِيّات والنّبوّات والسَّمعيّات.

❁ ❁ ❁

الباب الأول

الإلهيّات

المقصـــود بالإلهيّات التي نتناولُهـــا في هذا الباب: تلك المســـائلُ المتعلِّقة بمعرفتنا بالله سبحانَه وتعالى، كإثباتِ وجوده سبحانَه وتعالى، وإثباتِ الصفات له عــزّ وجل[1]، ونوضّح في هذا الباب معنى كلِّ صفةٍ منها، كما نتكلَّم عمّا لا يجوز في حقّ الله تعالى، ثم أفعاله سبحانه، على ما سيأتي تفصيلُه إن شاءَ اللهُ تعالى.

وقد رتَّب الإمام السنوســيُّ هذا البـــاب بطريقةٍ فريدة وافقَــه عليها العُلَماء، فجعل المعارفَ الإلهية ملخّصةً في ثلاثةِ جوانب:

الأول: إثبات ما يجبُ لله تعالى، وهي صفاتُ الكمال.

الثاني: نفي ما يستحيلُ عن الله تعالى، وهي صفاتُ النَّقص.

الثالث: معرفة ما يجوزُ لله تعالى.

الصفات الواجبة لله تعالى[2]:

---

(١) وقد ذُكر هنا الصفات التي يجب على المكلف أن يعرفها بالتفصيل، وليســت كمالات الله تعالى منحصرة فيما ذكرناه هنا، بل لا يقدر أحدٌ على الإحاطة بالله تعالى أو صفاته.

(٢) ذكــر بعــض العُلَماء ومنهم الإمام السنوســي رحمه الله تعالى قســمًا من الصفات يســمى بالصفات المعنوية، ولم نذكره هنا، وذلك لأنّ هذا القســم مفهوم بالاشــتقاق من صفات المعاني، فإنَّ المعنوية هي المنســوبة إلى المعاني، فالســميع مثلًا: هو مَن ثبت له السمع، وهكــذا، وأيضًا فإن الصفات المعنوية أحــوال باصطلاح المتكلمين، والأحوال عندهم =

وصفات الله تعالى إجمــالًا هي كلُّ صفات الكمال، عرَفنا تلك الصِّفات أو لــم نعرِفها، وهي لا تدخل تحــت حدٍّ أو حَصر، فنؤمن بها إجمالًا، ولم يكلِّفنا الله تعالى الإيمــان تفصيلًا إلا بما قامت عليه الأدلّة اليقينيّة، وهي ثلاثَ عشــرة صفةً يتَّصِــف الله تعالى بهــا: الوجود، والقِــدم، والبقــاء، والوحدانيّة، والقِيام بنفســه، ومُخالَفــة المخلوقات، والعِلــم، والإرادة، والقُدرة، والحَياة، والسَّــمع، والبَصر، والكَلام.

ويجب الاعتقاد أنَّ أضداد هذه الصِّفات مستحيلٌ على الله تعالى، فالله ليس عدمًا، ولا متعدِّدًا، ولا فانيًا، ولا مخلوقًا، ولا مفتقرًا إلى شيءٍ من الحوادث، ولا جاهلًا بأيِّ شيءٍ من الأشياء، ولا عاجزًا أو محدودَ الإرادة أو محدودَ القُدرة، ولا أصمَّ ولا أعمى ولا أبكم.

وأمّا أفعال الله تعالى فيجــبُ على المؤمن أن يعتقدَ أنّها كلّها من الله تعالى، بقدرته ومشــيئته، يجوز أن يفعلَها، ويجوز أن يتركَ فِعلها، وأنّه لا يجب عليه شيء منها مطلقًا، فهو المالك المتصرِّف في الكون.

ونؤمن بكلِّ ما جاءَ في الكتاب والسّــنة من الصِّفــات التي ترجعُ في معناها إلى الصِّفات الســابقة، ككونه رحيمًا يريد الإحســانَ بخلقه، وكونه غنيًّا لا يحتاج إلى شــيء، وكونه محيطًا أي مســيطرًا على كلِّ شيء، قال سبحانه: ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ [الصافات: ١٨٠].

= مختلــف في ثبوتها كمــا هو معلوم في الكتــب المتخصصة، والبحث فيهــا غامض قليلًا على الناس، فلأجل هذا كله، ولكفاية ذكر صفات المعاني، ولمناسبة غرض الكتاب وهو إيصال العقيدة الإسلامية دون تعقيد أو غموض، لم نذكرها هنا.

أقسام الصّفاتِ الواجبة الله تعالى:

وعُلَمـاء أهل السّـنة والجماعة يُقسّـمون الصِّفـات الإلهيّة التـي يجب أن نُثبِتَها لله تعالى إلى أقسام، وينبغي أن نعلم أنّ صفاتِ الله تعالى في نفسها لا تتجزّأ ولا تنقَسِـم، لأنّ الانقسـام والتجزّؤ هو مِن صفات البشَـر، وهـو محالٌ على الله تعالى، لكنّ التقسيم المذكور هو للغرضِ التعليميِّ والعلميِّ فقط، لتسهيل حِفظها ومعرِفتها واستحضارِها، وهذه الأقسامُ هي[1]:

القسم الأول: الصِّفةُ النَّفْسِيّة:

والصِّفة النفسية هي الوجود، وسُمِّيت نفسيّة لأنها تُعبِّر عن الله في نفسه من حيث إنّه موجود، قال الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ومعنى إيمانِنا بهذه الصِّفة: أن نؤمن بأنّ الله تعالى موجود، وذلك ثابت بالأدلّة القطعيّة، فإنَّه يستحيل وجودُ هـذا العالَم بما فيه من سـماواتٍ ومخلوقاتٍ وبحارٍ وجبالٍ من دون خالقٍ موجود يكون سببًا في وجود العالم، فلا يُعقَل أن يَخلُق العالَمُ نفسَه، أو أن يكون صدفةً دون خالقٍ يكون له التدبيرُ وإحكام الصَّنعة وإتقانُها.

القسمُ الثّاني: الصِّفات السّلبيّة:

وسُمِّيت هذه الصِّفات بالسّلبيّة لأنها تَسلُب أي: تنفي عنِ الله تعالى النقائِص،

---

(١) أشـرنا سـابقًا إلى أنّ بعض العُلَماء ذكر الصفات المعنويّة، وهي: كونه حيًّا وعالمًا ومريدًا وقادرًا وسميعًا وبصيرًا ومتكلِّمًا، ونحن لم نذكر ذلك هنا، لأنّ هذا القسم مفهوم بالاشتقاق من صفات المعاني، فإنَّ المعنوية هي المنسوبة إلى المعاني، فالسميع مثلًا: هو مَن ثبت له السمع، والعالم مَن ثبت له العلم، وهكذا، فلكفاية ذكر صفات المعاني، ولمناسبة غرض الكتاب وهو إيصال العقيدة الإسلامية دون تعقيد أو غموض، لم نذكرها هنا.

وهي خمسُ صِفات:

أ. **القِدم**، ومعناه: أنّ وجودَ الله تعالى ليس له بداية، وبعبارةٍ أُخرى: نفيُ العدم السابق على وجود الله تعالى، قال الله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣].

ب. **البقـاء**، ومعناه: أنّ وجودَ الله ليس له نهايـة، وبعبارةٍ أُخرى: نفيُ العدم اللاحق على وجودِ الله تعالى.

ج. **القيامُ بالنَّفس**، ومعناه: أنّ الله تعالى غنيٌّ عن كلِّ ما سواه منَ المخلوقاتِ ولا يحتـاج إلى أحـدٍ منهم، وبعبارةٍ أُخـرى: عدمُ حاجة اللهِ تعالى إلى شـيءٍ من العوالم، فهو ليس صفة، ولا مخلوقًا، ولا يحتاج إلى المكانِ أو المحلِّ أو المساعد والمعيـن، قال الله تعالـى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾ [فاطر: ١٥].

د. **مخالفةُ الحوادِث**، والمعنى: أنّ الله تعالى لا يُشـبه شـيئًا من المخلوقات المُحدَثة، بل يخالفها في ذاتِه وصفاتِه وأفعالِه، فمثلًا: الحوادث مخلوقةٌ والله ليس بمخلوق، وهي أجسامٌ أو أعراضٌ والله ليس جسمًا ولا عرضًا، وهي متحيِّزة مركَّبة والله ليس متحيِّزًا ولا مركَّبًا، بل يجب أن يعتقد العبدُ أنّ له ربًّا خالقًا عظيمًا ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

هـ. **الوحدانيّـة**، والمعنى: أنّ الله واحدٌ في ذاتـه وصفاته وأفعاله، فليس له نِدٌّ ولا شريك، وليس لأحدٍ من خلقه صفةٌ كصفته، فهو سبحانَه القادرُ المنفرد بالقُدرة، وهـو المريدُ المنفرد بـالإرادة، وكلُّ صفةٍ له فليس لها مثيـل، قال الله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ﴾ [الإخـلاص: ١ـ٤]، وأمّـا الأفعـال التي تكـون على وجه التأثيـر والخَلْق

والإيجاد فهي لله وحدَه، ولا يملك أحدٌ شيئًا معَ الله في الفعل والتّدبير والخَلْق، وقال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر: ٦٢].

القسمُ الثّالِث: صفاتُ المَعاني:

وهذه صفاتٌ إلهيّة أزليّة قديمة[1] قائمة بذات الله سبحانه وتعالى، لا تُشبه صفاتِ المخلوقات، وليست أمورًا تتغيَّر بتغيُّر الزمان، بل قديمةٌ بقِدم ذات الله سبحانَه وتعالى، وهي سبعُ صفات:

١ ـ **الحياة**، ومعناها: أنّ الله موصوفٌ بالحياة الكاملة الأبديّة التي لا يَلحقُها موتٌ ولا فناء، قال الله تعالى: ﴿وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱلۡحَيِّ ٱلَّذِي لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان: ٥٨]، وقال سبحانه: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ومن معاني هذه الصفة أنّ الله سبحانه وتعالى ليس جمادًا من الجمادات، ولذلك فهو المستحقّ للعبادة لا غيرُه من الكائنات كما عبدةُ الحجارة والأصنام والكواكب، قال سبحانه: ﴿هُوَ ٱلۡحَيُّ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱدۡعُوهُ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَۗ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [غافر: ٦٥].

٢ ـ **العِلم**، ومعناه: أنّ الله مُطَّلِع على كلِّ ما كان وما هو كائنٌ وما سيكون منَ الأمور، فكلُّ ما هو كائنٌ فهو لله معلوم، ولا يكون شيءٌ في الوجود لا يعلمُه الله تعالى، ولو وقعَ ذلك لكان الله جاهلًا، تعالى اللهُ عن ذلك عُلُوًّا كبيرًا، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا﴾ [طه: ٩٨].

---

(١) الفرق بين الأزل والقدم أنَّ الأزل هو استمرار الوجود في الماضي والمستقبل بدون أوليّة أو آخريّة، وأمّا القدم فهو استمرار الوجود في الماضي بدون أوليّة، والجمع بين الأزلي والقديم لتأكيد المعنى.

وأمّـا الجهلُ فهو وصفٌ للمخلوقات التي لا تحيـط علمًا بالأمور، قال اللهُ تعالى: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [المؤمنون: ٩٢]، ويقول سـبحانه: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ﴾ [سبأ: ٣]، فحقٌ على العبد أن يراقبَ حركاته وتصرُّفاته فيجعلَها على وفقِ الشّرع، لأنَّ الله مُطَّلِعٌ على كلِّ ذلك.

٣ ـ **الإرادة**، ومعناهـا: أنّ الله تعالـى نافذ المشـيئة، يحكمُ بما يشـاء، لا رادَّ لحُكْمِـه، ولا مُعقِّـب لقضائِه، فما يحدث في الوجود فهو بمشـيئتِه واختياره، فلا يكـون إلّا علـى وفقِ مـا يختاره الله تعالى من قـدر وصفة وكيفيّة وحـال، وما لم يُرِدْهُ الله فلا يكون أبدًا، قال الله تعالى: ﴿فَعَّالٞ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ويقول سبحانه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ويقول سـبحانه: ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْيۡءٍ إِنِّي فَاعِلٞ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ وَقُلۡ عَسَىٰٓ أَن يَهۡدِيَنِ رَبِّي لِأَقۡرَبَ مِنۡ هَٰذَا رَشَدٗا﴾ [الكهف: ٢٣ ـ ٢٤].

٤ ـ **القُـدرة**، ومعناهـا: أنّ كلَّ الكائنات مخلوقـةٌ لله تعالى، وهو مُوجِدها سبحانه وتعالى، ومُخرِجها من العدمِ إلى الوجود، وليس لأيِّ أحد قُدرة أو تأثيرٌ فـي الإيجاد والخَلْق، قـال الله تعالـى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال الله تعالى: ﴿ أَوَلَيۡسَ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ ﴾ [يس: ٨١]، وقال سـبحانه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ مُّقۡتَدِرًا ﴾ [الكهف: ٤٥].

ومِن معاني هذه الصَّفة أنّ البشر وكلَّ المخلوقات من مَلَكٍ أو إنسٍ أو جانٍّ لا يَقدرون على شـيء، ولا تُؤَثر أفعالهم في شيء، فلا يَخلُقون، ولا يَرزُقون، ولا

يُحيون ولا يُميتون، ولذلك قال الله سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ ﴿٥٨﴾ ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ﴾ [الواقعة:٥٨ ـ ٥٩]، وقال سبحانه: ﴿أَفَرَءَيْتُمُ ٱلنَّارَ ٱلَّتِى تُورُونَ ﴿٧١﴾ ءَأَنتُمْ أَنشَأْتُمْ شَجَرَتَهَآ أَمْ نَحْنُ ٱلْمُنشِـُٔونَ﴾ [الواقعة: ٧١ ـ ٧٢]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [فاطر: ٣].

٥ ـ **الكلام**، ومعناه: أنّ الله مُتّصف بصفةٍ أزليّة من شأنها الدَّلالة على ما في عِلم الله تعالى، وكلامُ الله ليس ككلام المخلوقين، فهو كلامٌ قديم ليس بحرفٍ ولا صوت، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

٦ ـ **السمع**، ومعناه: أنّ الله مُتصف بصفة أزليّة تتعلَّق بالمسموعات، وسمع الله صفةٌ قديمة لا تُشبه سمعَ المخلوقين، فكون الله سميعًا لا يقتضي أصمخةً وآذانًا، بل هذه آلاتٌ لسمع المخلوقين، وأمّا الله تعالى الخالق فهو منزّهٌ عن الاحتياج إلى شيءٍ من الآلات والأعضاء والأدوات.

٧ـ **البصر**، ومعناه: أنّ الله مُتّصف بصفة يتأتّى بها إدراكُ المبصرات، وبصرُ الله صفةٌ قديمة لا تُشبه بصرَ المخلوقين، قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وكون الله بصيرًا لا يقتضي حدقاتٍ وأجفانًا، بل هو سبحانه يُبصر ويرى خائنةَ الأعين وما تخفي الصدور.

وصفاتُ الله تعالى هي معانٍ وأمورٌ نُثبتها لله سبحانه، فنقولُ مثلًا: الله مُتّصفٌ بالقُدرة، فمعنى ذلك: أننا نُثبت معنى الاقتدار لله تعالى، وهو التمكُّن من فعل ما يريد، وننفي عنه العَجز، وهو عدم التمكُّن من فعل ما يريد، وهكذا في كلِّ صفة من الصفات الإلهيّة العليا.

أسماء الله الحسنى وصفاته العليا لا تنحصر ولا تنتهي:

ومــن المعلوم أنّ أســماءَ الله تعالى وصفاتِه جميلةٌ جليلة كاملة، وأســماؤه ســبحانَه هي الأسماءُ الحســنى، وصفاتُه هي الصفاتُ العليا، وبعضها قد ورد في الكتاب والسّنة، وبعضها لم يَرِد، لأنّ أسماء الله وصفاته وكمالاته لا حَصْرَ لها.

أسماء الله تعالى وصفاته توقيفيّة[1]:

بَحَثَ عُلَماء الاعتقاد والفقهِ في جواز تسميةِ الله تعالى بأسمائهِ ووصفه بصفاتِه، فذهبوا إلى أنّ أسماءَ الله تعالى وصفاتِه توقيفيّة، أي إنّنا نطلقُها على الله تعالى ونُثبتها له ســبحانه بالإذن الشرعي، بأن تَرِدَ في الآيات القرآنيّة الكريمة أو الأحاديث النبويّة الشريفة، وأمّا أن نسمّي الله بما لم يَرِد في الكتاب أو السّنة، فلا يجوز شرعًا.

أمّا وصف الله تعالى بوصفٍ معيَّن لم يَرِد في الكتاب أو السّنة، فلِلعُلَماء فيه تفصيل، والأَولى بالناس ألّا يطلقوا على الله تعالى إلّا ما ورد في الكتاب والسّــنة من الأوصاف، فلا يجوز أنْ نُطلِق على الله لفظًا مثل: مهندس العالم، أو: المصمِّم أو: الباني، لأنّ ذلك لم يَرِد في الكتاب والسّــنة، ولــم يأذَن الله به، ولما قد يُوهِمه من معانٍ غيرِ صحيحة.

التنزيه هو موقف أهل السّنة والجماعة في المتشابهات:

ورد في القرآن الكريم والسّــنة النبويّة نصوصٌ تدلُّ للوهلة الأُولى على

---

(١) الفرق بين الاســم والصفة: أنَّ الاســم علــم على الذات، متى أطلق انصــرف إلى الذات، مثل: الله. وأمّا الصفة: فهي معنى قائم بالذات، مثل القدرة والعلم والإرادة.

وقد يشــتق من الصفات الثابتة لله تعالى أوصاف تجري مجرى الأسماء، فيقال: الله قدير، الله مريد، الله عالم، وهو العالم والقادر والمريد.

تشـبيهِ الله تعالى بخَلْقه، وتُسـمّى هذه النصوصُ بالمُتَشـابهات، لأنّها تشتبهُ على المؤمـن عند النظـرة الأُولى، وفي الجانب الآخر هناك آياتٌ مُحْكَمات لا اشـتباهَ فيها، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].

وموقفُ أهل السّـنة في الآيات والأحاديث المُتشـابهة يتمثـل في تنزيهِ الله تعالى عمّا لا يليقُ به، فيجب نفيُ التشـبيه عنهُ سـبحانَه، واعتقاد أنّه لا يُشـبه شيئًا من خَلقه، لقولِ الله تعالى في محكم كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورى: ١١].

التفويض والتأويل طريقان مقبولان عند أهل السّنة والجماعة:

وضّحنا أن الواجب شـرعًا على المُكلَّفين أن يُنزّهوا الله تعالى عن أيِّ معنًى باطل قد يُتوهَّم من النصوص المُتَشـابهة، وهـذا التّنزيه أمرٌ واجبٌ لا اختلاف في حُكمِه عند أهل السّنة والجماعة، لكنّهم بعد القيام بواجب التّنزيه اختلفوا اختلافَ رحمةٍ في كيفيّة التعامل مع النُّصوص المتشـابهة من حيث الخوضُ في تفسـيرها وتحديـد معناها، وشـرح المراد بهـا، فمنهم مَن أحجمَ عن ذلـك، واختار طريقةَ التفويض، ومنهم مَن أقدمَ عليه بما بيَّنته الشـريعة من النُّصوص المُحكَمة واختار هؤلاءِ طريقةَ التأويل.

والحاصل أنّ كلًّا من هاتَين الطريقتَين مقبولٌ، فلا يجوزُ الإنكار على مَن اختار إحدى الطريقتَين، والأمر المُتّفَق عليه هو التّنزيه كما بيَّناه.

وأمّا معنى التفويض والتأويل بالتّفصيل، فهو:

١. **التّفويض**: هو الاعتقاد القطعيُّ بأنّ التشـبيه الـذي يظهرُ من النصِّ ليس

مرادًا لله تعالى، وأنّ المعنى المراد به بالضّبط مُفوَّضٌ إلى الله تعالى، أي لا نعلم حقيقةَ المعنى مع اعتقادنا أنَّ لها معنًى في نفسها، لكنّ تحديد المعنى موكولٌ إلى الله تعالى، ولا نحدِّده بشيء، فيقولُ المفوِّض في لفظ ﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾ مثلًا الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ۚ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠]، هي ليست جارحة، ثمَّ يفوِّض المعنى المرادَ إلى الله، فيقول: والله أعلم بمراده، وهذا منهج بعض العُلَماء والمفسِّرين من السّلف والخلف.

٢. **التأويل**: وهو اعتقاد أنَّ التشبيهَ الذي يظهر من النصِّ ليس مرادًا لله تعالى، معَ تعيين المعنى المراد، كأن يقول في معنى اليدِ مثلًا: ليست جارحة، والمعنى: القُدرة والغَلَبة.

وينبغي العلم أنّ التأويل السائغ له شَرطان:

- أن يتعذّر حمل اللَّفظ على حقيقتِه اللُّغوية، كالذي ذكَرناه في الأمثلة من استحالةِ وصف الله تعالى بصفاتِ خَلْقه.
- وأن يكون المعنى الذي يؤول إليه اللَّفظ معنًى محتملًا في اللُّغة قريبًا من السّياق موافقًا للأدلّة الشرعيّة.

معنى مصطلح الإثبات الوارد في بعض كتب الاعتقاد:

وأمّا مصطلح (الإثبات) الذي جاء في بعض الكتب الشرعيّة؛ فإن قُصِد به إثباتُ النصِّ فهو لا يُنافي التّفويض أو التّأويل، لأنّ النصَّ ثابت على الطَريقتَين، وإن قُصِد به إثباتُ المعنى، فهو لا يُنافي التّأويل أو التَفويض أيضًا، فالمُفوِّض والمُؤوِّل كلٌّ منهما يثبت معنًى، لكن المُفوِّض لا يعلمه ولا يخوضُ فيه، والمُؤوِّل

يعلمه ويشرحه ويُبيِّن القول فيه بحسَب اللُّغة وأساليبها والقرائن والأدلّة الشرعيّة.

ويجب التنبُّه إلى أنَّ بعض المشبِّهة يستعمل لفظَ (الإثبات)، ويريد به تشبيهَ الله تعالى بخَلقه، فيقول في لفظ (يد): نُثبتها كما وردت، وقد يتصور في نفسه معنى التجسيم والتشبيه والأعضاء والجوارح، تعالى الله عمّا يقولون عُلوًّا كبيرًا.

والحقيقة أنّ هذه الألفاظَ المتشابهة جاءت في سياقٍ معيَّن، سواء كانت نصوصًا قرآنيّة كريمة أو أحاديثَ نبويةً شريفة، فإذا تأمَّل المسلم تلك النصوصَ في سياقها ومغزاها وما تشيرُ إليه، لم يخطُر بباله معنى التّشبيه أو التّجسيم، فالمراد من قوله تعالى: ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَاۖ وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ﴾ [الطور: ٤٨]، حفظ الله لنبيِّه الكريم ﷺ وتثبيت فؤاده لشدّة ما يُلاقيه من عَنَت الكُفَّار وجحودهم وعنادهم، فإذا فهِمنا سياق هذا النصِّ فهِمنا المراد من قوله تعالى: ﴿فَإِنَّكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾، ولم يخطُر بذهن أحدٍ أنَّ الآية الكريمة تثبتُ أعينًا لله تعالى، وأنّ هذه الأعينَ محلٌّ ومكانٌ لمحمَّدٍ ﷺ، بل نجدُ أنّ المسلم السوِيَّ العقلِ المستقيمَ التفكيرِ يستقبحُ هذا المعنى ويستبعدُه.

وأمّا ما ورد عن بعض الأئمةِ المتقدِّمين: «أَمِرُّوها كما جاءَتْ»، فهو قول صحيح، ولا إشكالَ فيه، ومعناه أن نترُك الخوضَ في تفسير معنى هذه النّصوصِ المتشابهة، وهو مذهب التّفويض الذي أشرنا إليه سابقًا، لكنّ هذا يكون معَ كمال التّنزيه ونفي التّشبيه، كما بيَّناه.

الله خالق أفعال الناس:

الإيمان بالله تعالى ووحدانيّته يقتضي أن نعتقد أن الله تعالى هو الخالقُ لكلِّ شيءٍ في الكون، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ وَكِيلٞ﴾ [الزمر:٦٢]، فهو سبحانَه خالق الشّجر والحَجَر والإنسان، كما أنَّه سبحانَه

هــو الخالق لأفعال النّاس وحركاتهم وتصرُّفاتهم من خيرٍ أو شَــر، قال الله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [الصافات: ٩٦].

وقد يســألُ ســائل: إذا كان اللهُ خالقًا أفعالَ العباد، فما الذي يُحاسَــب عليه العبــدُ يومَ القيامة؟ فالجواب: إنّ ما يُحاسَــب عليه العبدُ يــومَ القيامة، هو اختياره الأفعالَ التي يعملُها.

العبد مختارٌ أفعاله محاسبٌ عليها:

يُحاسَــب العبد على اختياره أفعالَه كلَّها، فكلُّ فعــلٍ يفعله باختياره وقصده يدخُل في الحســاب والمســؤوليّة، لأنّ التّكليف يكون على الأفعالِ التي اختارها المُكلَّف، والاختيار هو الســببُ في الثواب والعقاب، فــإنِ اختار المُكلَّف العمل الصالــحَ كُتِب له الأجــر، وإنِ اختار العمل المحرَّمَ كُتِب عليــه الإثم، وكذلك إنِ اختار تــركَ الواجباتِ يُعاقَب على تركه، قــال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

معنى القضاء والقدر، وحكم الاحتجاج بأنّ الأمور مقدّرةٌ ومقضية:

القضاء هو ما أراده الله منَ الأمور في الأَزل، وثبَتَ عنده ســبحانه وتعالى في علمه الأزلي، والقضاء أمرٌ محتوم، قال سبحانه: ﴿وَكَانَ أَمۡرًا مَّقۡضِيًّا ﴾ [مريم: ٢١].

وأمّا القدر فهو إيجاد الله تعالى الأشــياءَ في الواقعِ على وَفق إرادته وعلمه، قال ســبحانه: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، فالتقدير هو جعلُ الشيء بمقدارٍ معيَّن، يقال مثلًا: قدَّر المهندس البيت، أي جعله مُصمَّمًا على كيفيّةٍ معيَّنة.

وليس للإنســان أن يعتذرَ بالقضاءِ والقدر ويتركَ واجباته المطلوبةَ منه، فإنّ

الاحتجاجَ بذلك معصيةٌ أخرى سيُحاسَب عليها، قال الله تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وهذه المسألة مرتبطةٌ بما سبق، فإنّ الإنسانَ يُحاسَب على أفعاله التي يختارُها بنفسه، كأدائه الصلاةَ فيُثابُ على ذلك، وتركه الصلاةَ فيُعاقَب على ذلك، واحتجاجه بأنَّ الأمر كان مقضيًّا ومحتومًا لا يَصِح، فإنّ كلَّ عاقل يعلم أنّه اختار أفعالَه بنفسه، وهذا ما يُحاسَب عليه يومَ القيامة.

ويجب على المؤمن أن يَرضى بقضاء الله وقدره، ومعنى ذلك: ألّا يعترضَ على حُكمِ الله في خَلقه وإيجاده، فلا يجوز أن يتبرَّم بِشرٍّ وقع له، أو بمصيبةٍ قدرت عليه، فكما يكون فَرِحًا بالعطاء يكون راضيًا بالمنع، ولكلِّ شيء حكمةٌ عند الله تعالى.

وهذا لا يعني أن يرضى المؤمن بالكُفر والمعاصي والكبائرِ والذُّنوب، فإنَّه يجتهد في إصلاح نفسه، وفي الأمر بالمعروف والنّهي عن المنكرِ بحسَب طاقته وقدرته.

ولذلك اشتُهِر عن العُلَماء أنّهم يقولون: نَرضى بالقضاء أي لا نعترِضُ عليه، ولا نَرضى بالمقضيِّ إذا كان معصية، أي نكرهُ وقوعَها، وننهى عنها ونعمل على تغييرها، قال الله تعالى: ﴿ إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ ۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ۖ وَإِن تَشْكُرُواْ يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾ [الزمر: ٧].

حكم ثواب الله تعالى لأهل الطاعة وعقاب أهل المعصية:

وعد الله تعالى المؤمنين ـ فضلًا ورحمة منه سبحانَه ـ بأنّ لهم مغفرةً مِنَ الله وأجرًا عظيمًا، وحَذَّر الكافرين والعصاة ـ عدلًا منه سبحانه ـ بأنّ لهم عقابًا مِنَ الله

وعذابًا أليمًا، وذلك في كثيرٍ من الآيات القرآنيّة الكريمة، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَأُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْأَخِرَةِ وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ ﴿٥٦﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [آل عمران: ٥٦ - ٥٧]، وقال الله سبحانه: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

وهذا أمرٌ واضح في الكتاب والسّنة، بل إنّ إجماع المسلمين على ذلك بلا خلافٍ بينهم في ذلك، فالمؤمن بحسَب ما ورد في نصوصِ الشريعة مُثابٌ على طاعته وإيمانه، والعاصي مُعاقَبٌ على معصيته، ومن تاب وأناب تابَ الله عليه.

ومن المعلوم عند أهلِ السّنة والجماعة أنّ الله تعالى مُتَّصفٌ بالإرادة، وإرادته سبحانَه كاملةٌ مُطلقة، لا يحدُّها شيء، فليس مجبورًا على شيء، وليس مُكرَهًا على فعلٍ ما.

ومن هنا نقول في حُكْم إثابة أهلِ الطّاعة ومعاقبة أهلِ المعصية: لا يجبُ على الله تعالى شيء، وكيف يجبُ عليه شيءٌ وهو الإله الحق، المعبودُ بحق، الذي لا يجري في مُلكه إلا ما يريد؟!

وقد ورد عنِ النّبيِّ ﷺ أنه قال: «سدِّدُوا وقارِبُوا وأَبْشِرُوا، فَإِنَّهُ لا يُدخِلُ أَحَدًا الجنّة عملُه» قالُوا: ولا أنتَ يا رسولَ الله؟ قال: «ولا أنا، إِلَّا أَنْ يَتغمَّدَنِي اللهُ بِمَغْفِرَةٍ ورَحمة»[1]، فهذا يدلُّ على أنّ الثواب للمؤمنين وأهل الطّاعة ليس استحقاقًا، بل هو تفضّلٌ مِن الله وإحسان.

بل نقول: كلُّ فعلٍ من أفعال الله عزّ وجلَّ يجري في الوجود بمشيئةِ الله

---

(١) رواه الإمام البخاري.

وعِلمه وقدرته وحكمته، وكلُّ فعلٍ صادر عن الله تعالى فهو حَسَنٌ وجميل، والله تعالى إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، لا يوجب أحدٌ عليه شيئًا، قال النبيُّ ﷺ لبعض بناته: «قولي حينَ تُصبِحين: سُبحانَ الله وبِحَمدِه، لا قُوة إلّا بالله، ما شاءَ اللهُ كان، وما لَم يَشأْ لَمْ يَكُن، فإِنَّهُ مَن قالَهُنَّ حِينَ يُصبِحُ حُفِظَ حَتَّى يُمسِي، ومَن قَالَهُنَّ حِينَ يُمسِي حُفِظَ حَتَّى يُصبح»[1]، وقال سبحانه: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وإثابةُ الله تعالى العبادَ على طاعاتهم فضلٌ منه وإحسان، لا بوجوبٍ واستحقاقٍ من العباد، بل طاعاتُ العبد كلُّها لا تساوي شيئًا في الحقيقة، لأنّ العبد لا يستحقّ شيئًا على مولاه إلا تفضّلًا وإحسانًا، وقد جاء في الحديث الشريف عن أبي هُريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقُول: «لنْ يُدْخِلَ أَحدًا عملُه الجَنَّة»، قالُوا: ولا أنتَ يا رسول الله؟ قال: «لا، وَلا أَنَا إِلَّا أَنْ يَتغمَّدنِي اللهُ بِفَضلٍ ورَحْمَة، فَسَدَّدُوا وقارِبُوا، ولا يَتمنّيَنّ أَحَدُكُمُ المَوت: إمّا مُحْسِنًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزْدادَ خَيْرًا، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتِبَ»[2].

وأمّا عقابه سبحانَه وتعالى للأشقياء فهو عدلٌ منه بما كسبَته أيديهم من الكُفر والأعمالِ القبيحة التي نهى الله تعالى عنها، وقد يعفو الله تعالى عن عُصاة المؤمنين ولو فَعلوا الكبائر ولم يتوبوا عنها، لأنّ ذلك راجعٌ إلى مشيئة الله سبحانَه، فإن شاء عفا عنهم وإن شاء عذّبَهم، وذلك لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨] .

---

(١) رواه أبو داود.

(٢) يستعتب: يطلب من الله العتبى أي الرضا والعذر. رواه الإمام البخاري.

معنى السعيد والشقي:

السـعيد: المؤمن الذي آمنَ ومـاتَ على الإيمان، وهو الـذي يدخلُ الجنّة بفضلِ الله تعالى، وسُـمِّي المؤمن سعيدًا لأنّ السّـعادة الحقيقيّة هي في توفيقِ الله تعالى عبدَه للإيمان به، ولأنّ الإيمان بالله أسـاسٌ لكلِّ خير يحصل للعبد، بل كلُّ شيء يصيبُ العبد يهون بالإيمان بالله، وتزول شدَّتُه إذا أرجع أمره إلى الله.

وأمّا الشقيُّ فهو الكافر الذي ماتَ على الكفر، معَ أنه وصَلَته الدعوة وقامَت عليه الحُجّة، وهو الذي يخلد في النار، وسُـمِّي الكافر شـقيًّا لأنّ الشقاء الحقيقيَّ هـو في الجهـلِ بالله تعالى، بحيث لا يعـرف الكافر أنّ له ربًّا وأنّ لـه دينًا وأنّ الله أرسل له رسولًا، فتصير كلُّ النعم الظاهريّة غير ذات نفعٍ أو قيمة، لأنّ الكافر يعيش في فراغٍ روحيٍّ ومعرفيّ عميق لا يعرفه المؤمنون.

وقد جاء عن بعض العارفين أنّه قال: من وجد الله ما فقد شيئًا، ومن فقد الله ما وجد شيئًا، وما ذلك إلا لأنّ معرفة الله هي رأس كلِّ الأمور، نسأل الله أن نموت على الإيمان، سعداءَ غير أشقياء.

وقـد أثبت القرآنُ الكريم هـذه المعاني المُهِمّة في آياتـه الحكيمة، قال الله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَأۡتِ لَا تَكَلَّمُ نَفۡسٌ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ فَمِنۡهُمۡ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ ﴿١٠٥﴾ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمۡ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٠٧﴾ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلۡجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَۖ عَطَآءً غَيۡرَ مَجۡذُوذٖ﴾ [هود: ١٠٥ ـ ١٠٨].

إثبات رؤية المؤمنين لله تعالى يوم القيامة:

أهلُ السّـنة والجماعة يُثبتون رؤية المؤمنين ربَّهـم يوم القيامة، ولا ينكرون

ذلك، والأصلُ في هذا الموضوع أن نُسـلِّم لله تعالى ولرسوله ﷺ، فالأمر كلُّه لله سـبحانه، إن شـاء أن نراه رأيناه فضلًا منه ونِعمة، وإن حرمَنا ذلك فلا أحدَ يوجب على الله شيئًا، فالواجب على المسلم ليجيبَ عن هذا السؤالِ أن يعرفَ من الكتاب والسّنة هل نرى ربَّنا يوم القيامة أو لا.

والجـواب عن هذه المسـألة واضـحٌ في نصوص الكتاب والسّـنة، قال الله تعالـى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامـة: ٢٢ - ٢٣]، وقال النبيُّ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَـتَرَوْنَ رَبَّكُم، كَمـا تَرَوْنَ هَذا القَمَـر، لا تُضامُّونَ فِي رُؤْيَتِـهِ»[١]، وغير ذلك من شواهدِ الكتاب والسّنة في رؤية المؤمنين ربَّهم يومَ القيامة.

ويجب التنبُّه إلى أنّ الإيمان برؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة لا يُنافي الاعتقاد الصحيح بأنَّ الله تعالى ليس كمثلِه شيء، ومنزّه عن الجسميّة والمحدوديّة.

فلذلك يجب أن نعتقدَ أيضًا أنّ رؤيتنا اللهَ تعالى يومَ القيامة ليسَت وَفق طبيعة الرؤية الدنيويّة التي اعتَدناها في حياتِنا، لأنّ الله ليس جسمًا محدودًا كالأشياء التي نشـاهدُها في الدنيا، بل يرى المؤمنون ربَّهم سـبحانَه وتعالى بحسَـب ما يليقُ به سـبحانه من غير تشـبيهٍ ولا تمثيلٍ ولا تجسـيمٍ ولا أبعادٍ مكانيّة ولا مسافاتٍ ولا جهات.

والخلاصةُ أنَّ أهل السّـنة والجماعة يُثبِتون رؤية المؤمنين ربَّهم يوم القيامة، وفي الوقت نفسـه يُنزّهون الله تعالى عن مشـابهةِ المخلوقين والاتّصاف بالحدود والجهات والحيِّز والمكان وغير ذلك، وهذا أمرٌ يصعُب تصوُّره بملاحظة القوانين الحسّـيّة التي اعتادها الناس في الدنيـا، لكنّه أمرٌ حقّ يجب الإيمان به، والله تعالى

(١) رواه الإمام البخاري.

يومَ القيامة يخرق العادات التي اعتادها النّاس، لأنّه سبحانه هو الخالق للعادات، وهو الخارق لها إن شاء سبحانَه[1].

معنى الاستواء في القرآن الكريم والسؤال عن الله تعالى بلفظ «أين؟»:

لفظ الاستواء في القرآن الكريم يُفهَم في ضوءِ قواعد اللُّغة العربيّة وأساليب العرب في الخطاب والكلام، وهو في غالب آيات القرآن الكريم يُراد به التّدبير والتّقدير والخَلق، ولذلك قال الإمام الطبريُّ في تفسيره: «وأَولى المعاني بقول الله جلَّ ثناؤه: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، علا عليهنّ وارتفع، فدبّرهُنّ بقُدرته، وخلقهنّ سبع سماوات»[2]، وينبغي أن يتنبَّه المسلم إلى أنّ العُلوَّ والارتفاع يُقصد به علوُّ القدرة والتّدبير، لا علوُّ المكان والجهة، فإنّ الله عزّ وجلَّ ليس كمثله شيء، فلا يجوز أن يُوصَف بصفات المخلوقاتِ كالحلولِ في الجهاتِ والانحصارِ في الأمكنة.

ولذلك فالأصل أنّ استعمال عبارة «أين الله؟» بالمعنى الحقيقي غيرُ جائزٍ شرعًا، لأنّ المعنى الحقيقيَّ في اللُّغة للفظ «أين» السّؤال عن المكان، والله تعالى لا يجوز عليه الحلول في المكان أصلًا، وأمّا إن قُصِد بلفظ «أين؟» المعنى المجازيُّ وهو السّؤال عن المكانة والمنزلة فجائزٌ شرعًا، وقد ورد هذا المعنى في كلام عثمان رضي الله عنه أنّه تكلَّم عنده صعصعة بن صوحان فأكثر، فقال: أيّها النّاس إنّ هذا البَجباجَ النّفّاجَ لا يدري ما الله ولا أين الله...، معناه: أنّ حاله في وضع

(١) ولو لم تكن رؤية الله تعالى جائزة لما طلبها سيدنا موسى عليه السلام حين قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَ﴾.

(٢) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، ط١، (تحقيق أحمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م: ج١، ص٤٣٠.

لسانِه من إكثار الخَطَل وما لا ينبغي أن يُقال كلَّ موضع، كحال من لا يدري أنّ الله سميع لكلِّ كلام، عالمٌ بما يجري في كلِّ مكان[1].

وقــد وردت عبارة «أين الله؟» أيضًا في حديث الجارية الذي جاء فيه: «قال: وكانــت لي جاريةٌ ترْعَــى غَنمًا لي قِبلَ أَحــدٍ والْجَوَانِيَّة، فاطَّلعــتُ ذَاتَ يَوم، فإذا الذِّيبُ قَد ذَهَبَ بِشَــاةٍ مِنْ غَنَمِها، وأنا رَجُلٌ مِن بَنِي آدَم، آسَفُ كَما يَأْسَفُونَ، لَكِنِّي صَكَكْتُها صَكّة، فأتيتُ رســولَ اللهِ ﷺ، فَعَظْمَ ذَلِكَ عَلَي، قلت: يا رَسُــولَ اللهِ أَفَلَا أُعْتِقُها؟ قال: «ائتِنِي بها»، فأَتَيتُه بها، فقالَ لَها: «أَيْنَ الله؟» قالَت: في السَّــماء، قال: «مَن أَنا؟» قالت: أنتَ رسولُ الله، قال: «أَعْتِقها، فإنَّها مُؤْمِنة»[2].

وقــال الحافظُ ابن فورك في شــرحِ هذا الحديث: ظاهــرُ اللُّغة يدلُّ على أنّ «أيــن» موضوعة للسّــؤال عن المــكان، وهذا هو أصلُ هذه الكلمــة، غير أنّهم قد اســتعملوها عن مكان المَسؤول عنه في غير هذا المعنى، وذلك أنّهم يقولون عند اســتعلامِ منزلة المُســتعلَم عند مَن يســتعلمُه: أين منزلةُ فلانٍ منك، وأين فلانٌ من الأمير؟ واستعملوه في استعلامِ الفَرق بين الرُّتبتَين بأن يقولوا: أين فلانٌ من فلان؟ وليــس يريدون المكان والمحل، بل يريدون الاســتفهام عــن الرُّتبة والمنزلة، فإذا كان ذلك مشهورًا في اللُّغة احتمل أن يُقال: إنّ معنى قوله ﷺ «أين الله؟» استعلامٌ لمنزلته وقدره عند الجارية وفي قلبها، أي هو رفيع الشّأن عظيم المقدار[3].

---

(١) الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، ط٢، (تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة، لبنان: ج١، ص٧٨.

(٢) رواه الإمام مسلم.

(٣) ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، مشكل =

ويقـول الإمام الخطابيُّ رحمه الله تعالى: «هذا السّـؤال عـن أمارة الإيمان وسـمة أهله، وليس بسـؤالٍ عن أصـل الإيمان وصفةِ حقيقته، ولـو أنّ كافرًا يريد الانتقال من الكُفر إلى دين الإسلام فوصَف من الإيمان هذا القدرَ الذي تكلَّمت به الجارية لم يصِر به مسـلمًا حتى يشهد أن لا إلهَ إِلّا اللهُ وأنَّ محمدًا رسولُ الله ﷺ، ويتبرأ من دينه الذي كان يعتقده»[1].

وقال الإمـام النووي: «قوله ﷺ: «أين الله؟» قالت: في السَّـماء، قال: «من أنا؟» قالت: أنت رسولُ الله، قال: «أعتِقها فإنَّها مؤمنة»، هذا الحديث من أحاديث الصِّفـات، وفيها مذهبان تقدَّم ذكرُهما مرّاتٍ في كتاب الإيمان، أحدُهما: الإيمان بـه من غير خَوضٍ في معناه مع اعتقاد أنّ الله تعالى ليس كمثلِه شـيء وتنزيهه عن سـمات المخلوقـات، والثاني: تأويله بما يَليق به، فمَن قـال بهذا قال: كان المرادَ امتحانُهـا هل هي موحِّدة تقرُّ بأنَّ الخالـق المدبِّر الفعال هو الله وحده، وهو الذي إذا دعاه الدّاعي استقبل السّماء كما إذا صلّى المُصلّي استقبل الكعبة، وليس ذلك لأنّه منحصرٌ في السّماء كما أنّه ليس منحصرًا في جهة الكعبة، بل ذلك لأنّ السّماء قبلـةُ الداعين، كمـا أنّ الكعبة قبلةُ المُصلّيـن، أو هي مِن عبـدةِ الأوثان العابدين للأوثان التي بينَ أيديهم، فلما قالت: في السّـماء، علم أنّها موحِّدة وليسـت عابدةً للأوثان»[2].

= الحديث وبيانه، ط٢، (تحقيق موسـى علي) عالم الكتـب، بيروت، ١٩٨٥م: ص١٥٨، بتصرف.

(١) الخطابي، أبو سـليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت٣٨٨هـ)، معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م: ج١، ص٢٢٢.

(٢) النووي، المنهاج شرح صحيح، مرجع سابق: ج٥، ص٢٤.

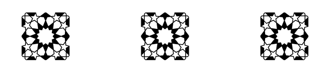
وعليـه فإنّ الله تعالى مُنـزّه عن أن يحويه المكان، أو يُسـأل عنـه بـ«أين؟» بمعناها اللُّغوي الظاهر، وهو الاسـتعلامُ عن المكان، فإنّه خالق المكان والزّمان، ومن الواجب أن نُعلِّم ذلك للأطفال، وأن نجيبَهم عن أسئلتهم بما يُناسب قدراتِهم وبما يعرِّفهم أنّ الله تعالى مُنزّه عن مشابهة المخلوقات.

خاتمة باب الإلهيّات:

هذا ما يتعلَّق بمسائل العقيدة في الإيمان بالله تعالى.

والمعنـى الإجماليُّ الـذي يجب الإيمان به في هذا البـاب وهو خلاصةُ ما سبق: أن نؤمن بالله تعالى معَ الإذعان والتَّسليم له سبحانَه، وأن نُثبت له كلَّ صفات الكمال والجلال ما عِلمنا منها وما لم نَعلم، ونُنزّهَه عن صفات النّقص ومشـابهة الخَلـق في أيِّ شـيء، ونثبتَ أنّه خالقُ أفعـال النّاس وأنه يُحاسِـبهم على ما كان منهم، ويثيبُ المؤمنين برحمتِه وفضلِه، ويعذّبُ الكافرين بعدلِه.

وهذه العقائد الإلهيّة جميعُها متضمَّنةٌ في شهادة التوحيد: «لا إلهَ إلّا الله».



الباب الثاني

النّبوّات

مـن العقائد الإسـلاميّة الواجبة علـى المُكلَّف التابعة للإيمـان بالله تعالى، الإيمـانُ بالأنبياء صَلواتُ الله وسـلامُه عليهم، ولذلك خصَّص عُلَماء أهل السّـنة والجماعة بابًا في كتب العقائد لذِكر المسائل المتعلِّقة بالنّبوّات.

وفيما يأتي ذِكرٌ لأهمِّ تلك المسـائلِ الاعتقاديّة التي يجب على المُكلَّف أن يعرفَهـا ويجزمَ بهـا، ولا يجوز له أن يغفُلَ عنها أو يجهلَها، وهي عقائد تزيدُ إيمان المؤمن بربِّه، وتُقوّي عبادته، وتثبِّتُ في نفسـه دينَ الإسـلام، لأنّه أعظم نعمة مِن نِعم الله تعالى على البشـريّة، كما أنَّهـا عقائد لا يصلُح إيمان المؤمن إلّا بها، لأنّها هي الشق الثاني من شهادة التوحيد: «وأشهدُ أنّ محمدًا رسولُ الله».

وقد اختار بعضُ الأئمّةِ في العقائد كالإمام السنوسـيِّ تقسـيمَ ما يجب على المُكلَّف اعتقادُه في حقّ الأنبياء إلى ثلاثة أمور:

الأول: الأمور الواجبةُ في حقّ الرُّسل والأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

الثّاني: الأمور المستحيلةُ في حقّ الرُّسل والأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

الثّالِث: الأمور الجائزةُ في حقّ الرُّسل والأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

فإذا فَهِم المكلَّف هذه الأشـياء وحفظَها كان قـد أدّى ما عليه من الواجب الاعتقاديِّ في حقّ الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام.

معنى الرسول والنبي:

اختار بعض العُلَماء أنّ معنى النبيِّ مغايرٌ لمعنى الرَّسول، وهو مذهب جمهور أهل السّنة، واستدلّوا على ذلك بقول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ﴾ [الحج: ٥٢]، فإنَّ عطفَ النبيِّ على الرَّسول يقتضي المغايرة بينهما.

وقال السعد التفتازانيُّ في شرح العقيدة النسَفية: «والرَّسول إنسانٌ بعثه الله تعالى إلى الخَلق لتبليغ الأحكام، وقد يشترطُ فيه الكتاب، بخلاف النبي، فإنَّه أعمُّ»[(١)].

ومما قيل في الفرق بين الرَّسول والنبيِّ أنَّ الرسول يُعطى كتابًا، بخلاف النبي، فإنه قد يُبعث ولا يكون معه كتابٌ مُستقِل، بل ليجدِّد الدعوة إلى التمسُّك بكتابٍ سابق.

وعند بعض العُلَماء: الرَّسول والنبيُّ بمعنًى واحد.

والنبي: إنسانٌ ذكر حرٌّ سليم عن كلِّ منفّر طبعًا، أوحيَ إليه بشرع يعمل به، وهو مأمورٌ بأن يبلِّغ الشريعة للنّاس، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ﴾ [الحج: ٧٥].

سبب بعثة الرّسل والأنبياء:

أرسل الله تعالى رسلَه وأنبياءَه للنّاس هدايةً لهم إلى طريقِ الحق، ليعرفوا الله

---

(١) التفتازاني، مسعود بن عمر المعروف بسعد الدين (ت٧٩٢هـ)، شرح العقائد النسَفية مع حاشية الخيالي والعصام، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٤م: ص٣١.

تعالى ويعبُدوه، ولتبليغِهم أوامرَه ونواهيه لينتظمَ أمرُهم وتستقيمَ شؤونُهم في الحياة، ويبعدوا عن التَّنازع في الأمور، فالرُّسل والأنبياء مُعلِّمون ومُرشِدون ومُربّون للخلق جميعًا، قال الله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ﴿١٥١﴾ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ ﴾ [البقرة: ١٥١ ـ ١٥٢].

كما أنّ الله أراد ببعثة الرُّسل للخَلق أن يبتليَ النّاس باتّباع الدين القويم، فيظهرَ أهل الحقّ ويتميَّزوا عن أهل الباطل، قال الله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣].

وقال سبحانه: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ بِٱلۡحَقِّ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

ومن رحمة الله تعالى أن أرسل إلى الخَلق رسلًا مُبشرِين ومُنذِرين، تفضُّلًا منه سبحانَه، ولا يجب عليه ذلك، بل هو بمحضِ مِنَّته ورحمته.

وجوب معرفة أسماء الرسل عليهم الصلاة والسلام:

يجبُ على المؤمن أن يعرِفَ الرُّسل المذكورين في القرآن الكريم بأسمائِهم، بمعنى أنّه يجبُ أن يعرِفَ الجوابَ إذا سُئِل عن واحدٍ منهم: هل هو رسولٌ أو لا؟ وهم خمسةٌ وعشرونَ رسولًا ونبيًّا: آدم، ونوح، وإدريس، وهُود، وصالح، وإبراهيم، ولوط، وإسماعيل، واليَسَع، وذو الكِفل، وإلياس، ويونس، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، وشُعَيب، وموسى، وهارون، وداوُد، وسليمان، وأيوب، وزكريا، ويَحيى، وعيسى، ومحمَّد صلوات الله وسلامه عليهم جميعًا، ويُستحبُّ

حفظُ أسمائهم جميعًا ليزدادَ المؤمن من حبِّهم واتّباعهم ومعرفة كمالاتهم ويَقتدي بهم، وخصوصًا سيدَنا الحبيب محمَّدًا سيِّدَ ولدِ آدم عليه الصَّلاة والسَّلام.

وكذلك يجبُ الإيمان بأنّ الله تعالى بعث رسلًا غير المذكورين في القرآن الكريم، وإن كُنّا لا نعرف أسماءَهم وبلدانَهم وأممَهم، فنحن نؤمنُ برسل الله وأنبيائه مَن عرَفنا منهم ومن لم نعرِف، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ مِنْهُم مَّن قَصَصْنَا عَلَيْكَ وَمِنْهُم مَّن لَّمْ نَقْصُصْ عَلَيْكَ﴾ [غافر: ٧٨].

الواجب اعتقاده في حق الرسل والأنبياء عليهم الصلاة والسلام:

رسل الله تعالى هم سُفَراء الله إلى الخلق، وهم المُبلِّغون رسالةَ الله سبحانه إلى العباد، ومقامُهم مستمدٌّ من إكرامِ الله لهم وتعظيمِه إياهم، فيجب على المؤمن أن يحترمَ كلَّ رسولٍ أو نبي، وأن يجعلَ في قلبه مرتبةً خاصّة لهم، بحيث يحتلُّون في قلبه مكانًا أعلى من مكانة الأب والأُمّ والابن والبنت وكلِّ قريب أو حبيب، بل يجب أن يكون النبيُّ أحبَّ إلى الشخص من نفسه وذاته وكلِّ شيء في العالم، يفتديه بنفسه وماله وأهله، فإنّ الأنبياء هم سببُ النعمة الكبرى، وبهم كانتِ الهدايةُ العُظمى، وبتعليماتهم استقامتِ الحياة الدنيا، وننجو ببركتِهم في الحياة الأخرى، وهم الشّافعون والمُشفَّعون عند الله تعالى.

والواجب على كلِّ مكلَّفٍ أن يثبتَ للرُّسل عليهم وعلى نبيِّنا الصَّلاة والسَّلام كلَّ صفة مدحٍ يستوجبها مقام النُبوة، وينفي عنهم كلَّ صفة ذمٍّ تُنافي مقامهم العلي، وذلك كما يأتي:

١ ـ **العِصمة**: أي العصمة في القول والفعل، فالله تعالى حَفِظ ظواهرَهم وبواطنَهم في الصِّغر والكِبَر، قبل النُبوّة وبعدها من كلِّ عمل منهيٍّ عنه، أو قول

زورٍ أو كذب، قال الله تعالى في وصف رسـولِه عليه الصَّلاة والسـلام[1]: ﴿مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ﴾ [التكوير: ٢١]، وجاء في القرآن وصف سـيِّدنا الكليم موسى عليه السَّلام: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ [القصـص: ٢٦]، بـل ورد هـذا الوصفُ في القرآن الكريم في سـورة الشُّعراء في حقّ سادتنا الأنبياء نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ وشعيب، ﴿إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ﴾ [الشعراء: ١٧٨].

وما حُكِي عن الأنبياء صلواتُ الله وسـلامُه عليهم ممّـا ورد في الكتاب أو السّـنة ممّا يكون ظاهرُه منافيًا للعِصمة فلا يجـوز حملُه على ظاهره، بل لا بدَّ من تأويلِه تأويلًا حسنًا متوافقًا مع قواعد اللُّغة العربيّة وسياق النّصِّ الذي ورد، لتكون هذه الظواهر موافقة للعقيدة السليمة مطابقةً للنّصوص القرآنيّة والنّبويّة.

وتجدرُ الإشـارة هنا إلى أنّه لا يوجد نصٌّ شـرعيٌّ صحيح صريح يدلُّ على مـا يخالِف عصمـة الأنبياء صلواتُ الله وسـلامُه عليهم، وكلُّ مـا ورد ممّا يكون موهمًا يمكن تأويله تأويلًا قريبًا، وهذا يراجَع بتفاصيله في كتب التفسـير وشروح الحديث، والكتب الخاصة بمبحث عصمة الأنبياء عليهم السـلام، ككتاب عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ).

٢ ـ **الصـدق**: وهـو مطابقة الخبر للواقع، فلا يخبر النبيُّ ﷺ بشـيءٍ ويكون مخالفًا للحقيقة، ودليلُ هذه الصِّفة أنّه أُجرِيت على يده المُعجزة، وهي دليل الصِّدق، ولقول الله تعالى: ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ٣٣]، وقول الله تعالى: ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [يس: ٥٢].

---

(١) يذكر عُلَماء التفسير أنَّ «الرسول» في الآية إمّا أن يكون سيدنا جبريل عليه السلام أو سيدنا محمدًا ﷺ، وعلى الوجهين فالرَّسـول موصوف بالأمانة، وهذا موضع الشـاهد من الآية الكريمة.

٣ـ **الفطانــة**: أي الــذكاء وقوّة الملاحظــة كي يُقيموا الحجّــة على صدقِ ما يَدعون إليه، ويبطلوا شُبُهات المخالِفين، قال الله تعالى في حقّ سيِّدنا إبراهيم عليه السَّــلام: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ۚ نَرْفَعُ دَرَجَٰتٍ مَّن نَّشَآءُ ۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنعام: ٨٣]، وكذلك كلُّ الأنبياء كانوا فطناءَ قادرين على أبلغِ أنواع الاستدلال بأوجزِ عباراتٍ وأجمعِ كلمات.

٤ ـ **التبليغ**: أي أن يبلِّغ الرســولُ عن الله تعالى ما أمرَه بتبليغه، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ﴾ [آل عمران: ٢٠]، وقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائـدة: ٦٧]، ووظيفة التّبليغ هي محور رســالة كلِّ رســول، فهــم يبلِّغون العباد أنَّهم رســلُ الله ليؤمنوا بالله وحــدَه، قال الله تعالى: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُ﴾ [العنكبـوت: ١٦]، وهذا الخطاب هو خطابُ كلِّ رســولٍ من الله لقومه.

وجوب نفي النقائص عن الرسل والأنبياء عليهم السّلام:

ويســتحيلُ على الرُّســل أضداد الصِّفات الواجبة لهم، فيستحيل أن يتّصِفوا بالخيانة، أو الكذب، أو البلاهة، أو كتمان الرِّسالة، أو عدم التّبليغ.

وما ورد من الرِّوايات التي تثبتُ المعاصي أو الكبائرَ للأنبياء فهي في غالبها روايــاتٌ مكذوبة غيــرُ صحيحة، قد تكون من رواياتِ أهــل الكتاب من أصحاب الإسرائيليات، وهم روَوها بحُكم الثقافة العامّة المحكيّة، لا تصديقًا بها، فلا يجوزُ الأخــذُ بها والاحتجاجُ بما فيها، وما ثبت من النُّصوص أو الآثارِ التي تفيد خلاف عِصمة الأنبياء فيُمكن تأويلها وحملُها على محملٍ حَسنٍ مقبول، وقد ألَّف العُلَماء

كتبًا مفصَّلة في مثل هذه النّصوص والآثار وكيفيّة فهمِها فهمًا صحيحًا، ككتاب عصمة الأنبياء للإمام فخر الدين الرازي رحمه الله تعالى.

الأمور الجائزة في حقّ الأنبياء والرّسل عليهم الصّلاة والسّلام:

الرسلُ والأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام مُفضَّلون على البشر بما أعطاهم اللهُ إياه من النُبوّة والرسالة، وإجراء المعجزاتِ على أيديهم، وتنزيلِ الكتب عليهم، واصطفائِه لهم، وتعليمه إياهم، وقد أراد الله بحِكمته أن يُجري على ظواهر الأنبياء والمرسلين ما يَجري على غيرهم من البشر بحُكم البشريّة والإنسانيّة.

ولذلك فإنّ الأعراض البشريّة كالمرض والأكل والشُّرب جائزةٌ على الرُّسل، بشرط ألّا يكون شيءٌ منها منقصًا من مراتبهم العَليّة، ومقاماتهم الكريمة، فلا يجوز عليهم الأمراض المنفِّرة كالبرص والعمى.

والحكمة من ابتلاء الأنبياء بالأعراض البشريّة هي رفع مقاماتهم العَلِيّة، وزيادة أجورهم عند الله تعالى، وليكونوا محلًّا للقدوة الصّالحة للنّاس جميعًا، فالرُّسل هم بشرٌ من البشر، وإن كانوا خيرَ البشر على الإطلاق.

والخلاصة أنّ الأنبياء والرُّسل هم صفوةُ الله من خَلقه، المُجتبَون لحضرة قُربه وقدسه، طهَّرهم الله من كلِّ رجسٍ أو ضلال، وحلّاهم بأبهى الكرامات وأحسنِ الخِصال، وزانهم بالعِلم والجمالِ والكمالِ والجلال، فصلواتُ الله تعالى وسلامُه عليهم أجمعينَ ما ترنّم شادٍ أو تغنّى ذو مقال.

النُبوّة فضلٌ من الله تعالى ولا تنال بالاكتساب والاجتهاد:

النُبوّة فضلٌ مِن الله تعالى، وهي اختصاصٌ منه سبحانه، يختصُّ بفضله مَن

يشاء سبحانه، قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٞ ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال الله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، فأعلمُ الخَلق وأزكاهم وأنقاهم وأطهرُهم وأفضلُهم على الإطلاقِ هم الأنبياء والمُرسَلون.

وليستِ النُبوّة ثمرةَ الاجتهاد في العبادة، بل الاجتهادُ في العبادة والزّهد والورع واكتسابُ العلوم والفضائل الحِسّية والمعنويّة مهما بلغَت عظمةُ ولاية صاحبها ودرجةُ قُربه من الحقّ تبارك وتعالى، فإنّه يظلُّ دون منزلةِ الأنبياء والرُّسل، لأنّ النبي يحوز ذلك وزيادةً عليه ما لا يعلمه إلا الله تعالى، فإنّ الفضلَ الحقيقيَّ هو في الاختصاص الإلهيِّ والتقريب الرَّباني، ولا تكون مراتب الأنبياء بمجرَّد العمل الإنساني، بل بتوفيقِ الله واجتبائِه.

قال الإمام السعد التفتازاني: «ولا يبلُغ الوليُّ درجة الأنبياء، لأنّ الأنبياء معصومون مأمونون عن خوفِ الخاتمة، مُكرَّمون بالوحيِ ومشاهدة الملَك، مأمورون بتبليغِ الأحكام وإرشادِ الأنام بعد الاتِّصاف بكمالات الأولياء»(١).

ختم النبوّة بسيّدنا محمّد ﷺ:

وممّا يجدر ذِكره هنا أنّ النُبوّة قد خُتِمت بسيِّدنا محمدٍ ﷺ، فكلُّ مَن ادّعى النُبوّة لنفسه مِنَ المذكورين في التّاريخِ القديم أو الحديث أو فيما سيأتي مِنَ الأزمان هو كاذبٌ كاذب، ضالٌّ مُضِل، قال الله تعالى: ﴿وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ وَمَن قَالَ سَأُنزِلُ مِثۡلَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُۗ ﴾ [الأنعام: ٩٣]،

(١) التفتازاني، مسعود بن عمر المعروف بسعد الدين (ت٧٩٢هـ)، شرح العقائد النسَفية، ط١، (تحقيق: أحمد السقا)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٧م: ص١٠٥.

وما ادّعاه مسيلمةُ الكذّاب والقادياني الكذّاب وغيرُهما كذبٌ وزور، وهو حجّةٌ عليهما يومَ القيامة وعلى مَن اتَّبع كذبهما.

معجزات الأنبياء حق:

والنُبوّة لا تثبت بمجرَّد الادّعاء، بل لا بُدَّ لها من دليلٍ على صدق النَّبِي، وهو المعجزة التي يُجريها الله تعالى على يد النبيِّ تصديقًا له في دعواه، والتي تتنزّل منزلةَ قول الله تعالى: صدقَ عبدي فيما يبلِّغُه عنِّي.

فالأنبياءُ عليهم السَّلام أرسلَهم الله تعالى ليبلِّغوا رسالَته إلى العالمين، ولا يمكن التّصديقُ بهم بمجرَّد التقليد، بل لا بُدَّ من دليلٍ يدلُّ الخَلق على صِدقهم وقولِهم الحق، وأنّ الله تعالى أوحى إليهم وأرسلهم إلى النّاس، وذلك الدليلُ هو المعجزة.

والمعجزة هي: «أمرٌ خارق للعادةِ مقرونٌ بالتّحدي معَ عدم المعارضة، والتّحدي دعوى الرسالة»[1].

والمعجزة عند عُلَماء الاعتقاد هي: أمرٌ يخرق القوانين الطبيعيّة المعتادة، كانقلاب العصا حيّةً تسعى، وخروج الماء من بين أصابع النبيِّ ﷺ، وانشقاق القمر، ويقترن هذا الأمر الخارق بدعوى النُبوّة، وإنّما يُجريه الله تعالى على يدِ الرسول أو النبيِّ ليتحدّى الناس أن يأتوا بمثله ويَعجَزوا عن ذلك، فيكون عجزهم دليلًا على أنّه مُرسَل من عند الله تعالى.

فالمعجزةُ في الحقيقةِ هي فعلُ الله تعالى، وليست فعلَ أحدٍ من الخَلق، لأنّ

---

(١) الأمير، محمد بن محمد (ت١٢٣٢هـ)، حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م: ص٢٨٨.

العـاداتِ التي في الكونِ لا يخرقُها إلا الله تعالى الـذي أجراها، لذلك قال الإمامُ الباقِلّاني: «المعجزاتُ هي أفعال الله تعالى الخارقةُ للعادة، المطابقةُ لدعوى الأنبياء وتحدّيهم للأمم بالإتيان بمثلِ ذلك»(١).

ومعجزات الأنبياء كثيرة جدًّا، ومن أشهرها:

ـ معجزة سيِّدنا صالح عليه السَّلام: إخراج النّاقة من الحَجَر، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرْسِلَ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ ۚ وَءَاتَيْنَا ثَمُودَ ٱلنَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُوا۟ بِهَا ۚ وَمَا نُرْسِلُ بِٱلْأَيَٰتِ إِلَّا تَخْوِيفًا﴾ [الإسراء: ٥٩].

ـ معجزة سيِّدنا موسى عليه السَّلام: انقلابُ العصا حيّة، قال الله تعالى: ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ١٠]، وفلق البحر، قال الله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [الشعراء: ٦٣].

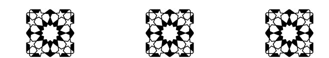
ـ معجزة سيِّدنا عيسى عليه السَّلام: إحياءُ الموتى وإبراءُ الأكمه والأبرص بإذنِ الله تعالى، لقوله سبحانه: ﴿إِذْ قَالَ ٱللَّهُ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ ٱذْكُرْ نِعْمَتِى عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَٰلِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ ٱلْقُدُسِ تُكَلِّمُ ٱلنَّاسَ فِى ٱلْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ وَإِذْ عَلَّمْتُكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ۖ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ۖ وَتُبْرِئُ ٱلْأَكْمَهَ وَٱلْأَبْرَصَ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ تُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ بِإِذْنِى ۖ وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَنكَ إِذْ جِئْتَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: ١١٠].

---

(١) الباقِلاّني، القاضي أبو بكر بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده، ولا يجوز الجهل به، (تحقيق محمد زاهد الكوثري)، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر: ص٥٨.

ـ معجـزاتُ سـيِّدنا محمَّدٍ ﷺ: القـرآنُ العظيم الذي هـو المعجزةُ الكبرى الخالدة، وتسـبيحُ العصا بين يديه الشـريفتَين، وانشـقاقُ القمر، وإلقاءُ البركة في الطعام القليل، حتى أطعمَ جيشًا من كيسِ تمر، ونبعُ الماء من بين أصابعه الشَّريفة، وحنينُ الجذع إليه، وغير ذلك ممّا ورد في كتب السّـنن والآثار والسِّـير، ككتاب «دلائل النبوة» للإمام المحدث الحافظ أبي بكر البيهقي.

هـذا ختام باب النّبـوّات، وقد تعرَّفنا فيـه إلى أهمِّ ما يجـب على المُكلَّف معرفتُه فيما يتعلَّق بالأنبياء والرُّسـل وصفاتِهم وما يجب لهم مِنَ الصِّدق والأمانة والتَّبليغ والفطانة، وما يسـتحيلُ عليهم من الكذبِ والمعصية وكتمان الدَّعوة، وما يجوز عليهم من الأعراض البشريّة والأمراض.



الباب الثّالث

السّمعيات[1]

نتناول في هذا الباب مسائلَ العقيدة الإسلاميّة التي نعرِفُها من جهةِ السَّمع؛ أي مـا نتلقّاه من الخبرِ الصّادق، فهي إمّا مذكورةٌ في القرآن الكريم وإمّا مرويّةٌ في السّـنة النبويّة المطهَّرة، وذلك كإثبات ما يكـونُ من الأحداثِ بعد الموت، إمّا في البرزخ من نعيم القبر أو عذابه، وإمّا ما يكونُ يوم القيامة من حشـرٍ ونشـرٍ وميزانٍ وصراط، وغير ذلك من الأمور التي نتلقّاها بالسَّمع من الأدلّة الشرعيّة الصحيحة.

سيّدنا محمّدٌ ﷺ أفضل الخلق:

أفضـل الخَلقِ على الإطلاق سـيِّدنا محمَّـدٌ ﷺ، ثمَّ يأتي بعـده أُولو العَزم من الرسـل عليهم السلام، وهم سـاداتنا: نوح وإبراهيم وموسى وعيسى، ثمَّ بقيّة الرُّسـل، ثمَّ بقيّة الأنبياء، ثمَّ الملائكة، عليهم جميعًا أفضلُ الصَّلاة وأزكى السَّلام، هـذا هو القـول المُختار عند طائفةٍ مـن عُلَماء أهل السّـنة والجماعة، والله تعالى أعلم.

ولا إشكالَ في القول بتفضيل بعضِ الأنبياء على بعض، لقولِ الله تعالى: **﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾** [البقرة: ٢٥٣].

---

(١) وتسـمى الغيبيات أيضاً، لأنها من أمور الغيب التي غابت عن حواسنا، ولا تمكن معرفتها إلا بالخبر الصادق، وهو خبر الله تعالى وخبر رسوله ﷺ.

الإيمان بوقوع حادثة الإسراء والمعراج:

يجب أن نؤمن أنَّ الله قد أكرم نبيَّه بأن أسرى به يقظةً ليلًا على البراق من مكّةَ المكرَّمة إلى القدس الشريف بالرّوح والجَسد.

ونؤمن أنّه عُرِج به يقظةً ـ روحًا وجسدًا ـ بصحبةِ جبريلَ عليه السَّلام من القدس الشريف إلى سِدرة المُنتهى فوق السماوات السبع إلى حيثُ شاءَ الله تعالى.

وقد وردت حادثةُ الإسراء في صريحِ كتاب الله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَٰتِنَآ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الإسراء: ١]، وأمّا المِعراج فهو محلُّ إجماعٍ عند المسلمين لما تواترَ في ذلك من الأخبار الصحيحةِ عن النبيِّ الصادقِ عليه الصَّلاة والسَّلام، ولا يجوز أن يستدل بثبوت المعراج على إثبات المكان لله تعالى، لأن ذلك ينافي تنزيه الله سبحانه عن المكان والزمان ومشابهة المخلوقات، بل العروج كان للنبي ﷺ في الأمكنة التي خلقها الله تعالى وخلق ما فيها من مخلوقات.

وقد سبق سيِّدُنا أبو بكرٍ الصِّديق كلَّ النّاس بالتّصديق بالإسراءِ والمعراج، ولُقِّب لأجل ذلك بالصِّديق، لأجل مبالغتِه في وصف النبيِّ ﷺ بالصِّدق واتّباعه فيما أَخبر.

براءة السيّدة عائشة ممّا قذفها به المنافقون:

يجب اعتقاد براءة السيِّدة عائشةَ رضي الله عنها ممّا اتّهمها به المُنافِقون، واعتقاد خلاف ذلك يُوقع صاحبه في الكفرِ إن كان عارفًا بورود تبرِئتها في القرآن الكريم؛ لأنه يكذِّب صريح القرآن، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [النور: ١١].

أفضل النّاس بعد الأنبياء عليهم الصّلاة والسّلام:

الأُمّة الإسلاميّة أفضلُ الأمم، لقول الله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وإنّما كانتِ الأُمّة الإسلاميّة أفضلَ الأمم لما تفوّقت به على سائرِ الأُمم من الأمرِ بالمعروف والنَّهيِ عن المُنكر والإيمان بالله تعالى.

والصحابةُ الكرام أفضلُ الأُمّة بعد رسولِ الله ﷺ، ثمَّ التابعون، وذلك لما شَهِد به النبيُّ ﷺ، حيث قال: «خَيرُ أُمَّتي القَرنُ الَّذِينَ يَلُوني، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُم»(١).

وأفضلُ الصَّحابة الخلفاءُ الراشدون: أبو بكر، وعُمر، وعثمان، وعلي، رضي الله عنهم جميعًا، وأفضليَّتُهم حسَب ترتيب تولِّيهم الخلافة.

ويليهم في الفضلِ بقيّةُ العشَرة المُبشَّرين بالجنّة، وهم: طلحة بن عُبيد الله، والزُّبَير بن العوام، وعبد الرَّحمن بن عوف، وسعد بن أبي وقّاص، وسعيد بن زيد، وأبو عُبيدة عامر بن الجراح، ثمَّ أهل بدر، فأُحُد، فأهل بيعةِ الرّضوان.

مكانة الصحابة وموقف المسلم من الاختلاف الذي وقع بينهم:

الصحابةُ أفضل النّاس بعد الأنبياء، وجميعُهم عُدُول، ولا يجوزُ الطّعن فيهم ولا الانتقاصُ منهم، فهم خِيرة الخِيرة، قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ويُستحبُّ

---

(١) رواه الإمام مسلم.

التَرضِّي على الصحابة جُملةً دون استثناء أحدٍ منهم، ولا يجوز الانتقاصُ منهم أو التقليل من شأنهم.

ومعَ الفضيلة الثابتة للصَّحابة فهم بشرٌ غير معصومين، وما وقع بينهم من تشاجُرٍ واقتتال، فالأسلم لدين المسلم ألّا يخوضَ فيه، ويكفي أن نُحبَّهم جميعًا، وقد قرَّر علماؤنا أنّ الصَّحابة الذين وقع بينهم تشاجرٌ واقتتالٌ كانوا مُجتهِدين، فمن أصابَ منهم فله أجران، ومن أخطأ فله أجر.

اتّباع المسلم إمامًا من الأئمة الفقهاء الأربعة:

يجب على المُكلَّف أن يعمل بأحكام الشريعة الإسلاميّة، وليتمكَّن من العمل لا بُدَّ له من تحصيلِ العلم بما هو مطلوبٌ منه، ولذا يجب على المسلم غيرِ المجتهد أن يقلِّد أحد المذاهبِ الأربعة الفقهية ليتمكَّن من العمل بالأحكام الشرعيّة، والمذاهبُ المتَّبعة هي: الحنفيُّ والمالكيُّ والشافعيُّ والحنبلي، قال الإمام اللقاني:

فواجبٌ تقليدُ حَبرٍ منهم كذا حَكى القومُ بلفظٍ يُفهم

وأمّا في العقائد فمِنَ المعلوم أنّه لا يجوز التقليدُ فيها، بل يجب على المُكلَف أن ينظر نظرًا صحيحًا ليعرِف ربَّه سبحانه وتعالى، ونبيَّه ﷺ بالأدلّة الصَّحيحة لا بمجرَّد التقليد.

وأمّا أئمّةُ المسلمين المعتبَرون في العقائد الدينيّة الذين اشتُهِروا وصارت لهم مذاهبُ متبوعة، فهما الإمامان: أبو الحسن الأشعري، وأبو منصور الماتريدي، واشتُهِر أتباعهما بالأشاعرة والماتريديّة، وهم غالب أهل السّنة والجماعة، والاتّباع في العقائد ليس من باب التقليد، بل هو من باب النّظر الصَّحيح والمعرفة

المُؤيَّـدة بالدليل العقليِّ والنقلي، لأنّ الاتّباع هـو الموافقةُ عن دليل، وأما التقليد فهو الموافقة دون دليل.

وأمّـا في التصوُّف والسُّـلوك فمن أبرز الأئمة: الإمـام الجُنَيد، والإمام عبد القادر الجيلاني، والإمام أحمد الرِّفاعي، والإمام أبو الحسن الشاذلي.

والواجـب على المُكلّف على كلِّ حالٍ أن يَرجِع في أسـئلته الدينيّة التي لا يعلمُها إلى أهل العلـم المعتَبرين من أتباع المذاهب الأربعةِ الذين عُرِفوا بالتقوى والديـن والعلم والورع، وذلك لأنّ المسـلم أحيانًا قد لا يعـرِفُ القول الصَّواب، لكونه ليس من أهل الاختصاص، فيسـأل مَن أُوتِـي العِلم والتقوى، فيكون بذلك عاملًا بقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

معنى الوليّ ومكانة الأولياء الصالحين:

الوليُّ مأخوذٌ مـن الولاية، بمعنى القُرب والاصطفاءِ والخصوصِيّة، والوليُّ هو من تولّى عبادة الله تعالى ظاهرًا، وحوى قلبُه الإيمانَ والتقوى باطنًا، فتولّاه الله تعالى بحفظه عن المعاصي، واختصَّه بالاستقامة والمداومة على ذِكر الله ومراقبته، قال الله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَكَانُواْ يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾ لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ ۚ لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَٰتِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [يونس: ٦٢ ـ ٦٤].

وقد عرَّفه الإمام السـعد التفتازاني: «الوليُّ هو العـارِف بالله تَعالى وصِفاته المواظِـبُ علـى الطّاعـات المُجتنِب عن المعاصـي المُعرِض عـن الانهماكِ في اللّذاتِ والشَّهَوات»[1].

---

(١) السعد التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م: ج٢، ص٢٠٣.

كرامات الأولياء:

وأمّا الكرامات فإنَّ أعظم الكرامةِ هي الاستقامة، ومجانبةُ معاصي الجوارح والقلـوب، وعدمُ الوقوع فيها مُطلقًا، وهـذا أمرٌ صعب جدًّا، لا يُوفَّق له إلا القليلُ من الناس، فهؤلاء همُ الأولياء.

وأمّـا الكرامـة بمعنى خرقِ العـادة الظاهرة فهـو أمرٌ جائزٌ عند أهل السّـنة والجماعـة، وهو ثابـت لا يُنكَر، ومَروِيٌّ عـن كثيرين بطرقٍ صحيحـةٍ ومتواترة، ومـن ذلك ما ذكره الله تعالى في قصّةِ مريم عليها السَّـلام: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٱلْمِحْرَابَ وَجَدَ عِندَهَا رِزْقًا ۖ قَالَ يَٰمَرْيَمُ أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا ۖ قَالَتْ هُوَ مِنْ عِندِ ٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يَرْزُقُ مَن يَشَآءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧]، وفسَّر بعض عُلَمائنا هذا الرِّزق بأنّه طعامٌ من عند الله يأتي للسـيِّدة مريم دون كسبٍ منها أو معاونةٍ من إنسان، بل هو من الله تعالى رزقٌ خالص، بحيث كان ثمرُ الصيفِ يأتيها في الشـتاء، ولذلك تساءلَ عنه سيدُنا زكريا عليه السَّلام.

وقد وقعتِ الكراماتُ للصَّحابة رضـوان الله عليهم، فهذا عُمر بن الخطّاب ينـادي مـن المدينة المنورة في جيشٍ بعيد فيسـمعُ قائدُ الجيش صـوتَ عُمر، معَ بُعد المسـافة، وقد وردت هذه القِصّة في «فضائل الصَّحابة» لأحمد بن حنبل، عن عبد الله بن عمر، أنَّ عُمر بنَ الخطاب بعث جيشًا، وأمَّر عليهم رجلًا يُدعى سارِية، قال: فبينا عُمرُ يَخطُب النّاسَ يومًا، قال: فجعلَ يَصيحُ وهو على المِنبَر: يا سـارية الجبل يا سـارية الجبل، فقَدِم رسـول الجيش فسـأل فقال: يا أميرَ المؤمنين لقينا عدوًّا فهزمونا، فإذا بصايح يصيح: يا سارية الجبل يا سارية الجبل، فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله.

مكانة الدعاء في الإسلام وأثره في حياة العبد:

الدعـاءُ عبادة يُثاب عليها صاحبها، وهو مسـتجابٌ إذا توفرت فيه شـروطُ الاستجابة، والاستجابةُ أنواع:

١ـ أن يُعطى العبدُ عينَ ما طلب، أو خيرًا منه.

٢ـ أن يُدفَع عنه من السُّوء مثلُ ما طلب أو أكثر، أو يُخَفف عنه البلاء.

٣ـ أن يُدَّخَر له أجرُ الدعاء وثوابُه إلى الآخرة.

فالدُّعاء كالدَّواء، قد يؤثِّر، وقد لا يؤثِّر، كلُّ ذلك بمشيئة الله تعالى.

ولكن ينبغي للمسلم أن يتمسَّك بالدُّعاء، فإنَّه قوتُ الرُّوح، ودواءُ الجروح، وبه تُحَقق الأمانيُّ والآمال، ولذلك ورد أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «الدُّعاء مخُّ العبادة»[1]، والدُّعاء هو عبوديّة العبد لربِّه سـبحانه وتعالى، وهو شـرفُه وعِزه أمام الله، كما أن الدُّعاء يصرِف العبد عن التذلُّل للخَلق.

وألفاظ الدُّعاء التي يدعو بها العبدُ ربَّه سبحانه وتعالى كثيرةٌ جدًّا، وليس هناك تحديدُ شيء معيَّن من ألفاظ الدُّعاء يجب على المؤمن أن يلتزمَه، فهناك ألفاظ وردت على ألسـنة الأنبياء عليهمُ السَّـلام في القـرآن، ومنها ما وردَ على لسـان النبيِّ ﷺ، كما في كتـاب الأذكارِ للإمام النَّووي، ومنها ما ورد في كلماتِ الأولياء والصَّالحين كالأوراد ووظائف الذِّكر، ومنها ما يمكن أن يَتلفّظ به كلُّ واحدٍ من المسلمين بحسَب قدرته واسـتطاعته ومعرفته، ويكفـي أنَّ الله تعالى حثّ المؤمنين على الدُّعاء بصورة واسعة، فقال سـبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ [البقرة: ١٨٦].

---

(١) رواه الترمذي.

معنى الرّوح:

يجب الاعتقادُ بوجود الروح لأنّ القرآن الكريم أخبر عنها، وكذلك السّنة الصحيحة، ونُفوّض علم حقيقتها إلى الله عزَّ وجل، قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٨٥].

الإيمان بالملائكة والكتب الإلهية

يجب على المؤمن أن يعرف أن لله تعالى ملائكة مقربين، وأن الله تعالى أنزل كتباً على الرسل السابقين صلوات الله تعالى وسلامه عليهم أجمعين.

وقد ثبت ذلك في القرآن الكريم، وفي السنة النبوية المطهرة، ومما جاء من ذلك:

ـ قال الله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ ﴾ [الحج: ٧٥].

ـ قال الله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ بِمَآ أَنزَلَ إِلَيْكَۖ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء: ١٦٦].

ـ قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [التحريم: ٦].

ـ قال الله تعالى: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ [البقرة: ٢٨٥].

ـ قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِى نَزَّلَ

﴿عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء: ١٣٦].

ـ جاء عن أَبِي هريرة رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الإِيمَانُ؟ قَالَ: «الإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلاَئِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ».

والأدلة في هذا الباب كثيرة، والإيمان بمضمونها واجب على المكلف.

حكم الإيمان بسؤال الملكين في القبر:

يجب الإيمانُ بسؤال منكرٍ ونكيرٍ للناس في قبورهم بعد الدَّفن، لما ورد في ذلك من الأحاديث الشريفة.

ومنها ما ورد عن أبي هريرةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا قُبِر الميِّتُ أتاه ملكان أسودان أزرقان، يُقال لأحدهما: المنكر، وللآخر: النكير، فيقولان: ما كنت تقولُ في هذا الرجل؟ فيقول ما كان يقول: هو عبدُ الله ورسولُه، أشهدُ أن لا إلَه إلّا الله، وأنّ محمدًا عبدُه ورسولُه، فيقولان: قد كُنّا نعلم أنّك تقول هذا، ثم يُفسَح له في قَبره سبعون ذراعًا في سبعين، ثم يُنوَّر له فيه، ثم يُقال له: نَم، فيقول: أرجعُ إلى أهلي فأخبرُهم، فيقولان: نَم كنومة العروس الذي لا يوقِظُه إلا أحبُّ أهله إليه، حتى يبعثه الله من مضجعه ذلك، وإن كان منافقًا قال: سمعتُ الناس يقولون، فقلت مثله، لا أدري، فيقولان: قد كُنّا نعلم أنّك تقول ذلك، فيقال للأرض: التئمي عليه، فتلتئم عليه، فتختلف فيها أضلاعه، فلا يزال فيها مُعَذبًا حتى يبعثَه الله من مضجعه ذلك»(١).

---

(١) رواه الترمذي.

عذاب القبر ونعيمه:

يجب على المُكلّفِ أن يعتقد أنَّ قبر الإنسان مكانٌ لحياته في البرزخ، وأن يؤمنَ بنعيم المؤمنين في قبورِهم، وعذاب الكافرين والعاصين فيها، والدَّليلُ على عذاب القبر قولُ الله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِئَالِ فِرْعَوْنَ سُوٓءُ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٥﴾ ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓاْ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥ ـ ٤٦]، وإذا جاز تعذيبُ الكافرين في القبر، فيجوزُ تنعيم المؤمنين.

وينبغي للمسلم أن يسارعَ في الأعمال الصّالحة ليتجنّب عذاب القبر، وعلى رأس الأعمالِ الصّالحة أن يؤمنَ بالله تعالى وملائكتِه وكُتبه ورسلِه واليومِ الآخر والقدرِ خيره وشرِّه، وأن يؤدّي ما يجب عليه من الأعمال كالصَّلاة والصِّيام والزكاة وأداء الواجبات، فإنَّ المماطلة في ذلك مُوجِبةٌ للعقوبة والمساءلة.

حكم الإيمان بالبعث والحشر والحساب والأمور الغيبيّة يوم القيامة:

يجب على المؤمن التسليم بما جاء في الكتاب والسّنة الصحيحة ممّا يتعلق بالغيبيات التي تكون يوم القيامة، وهذا من الإيمانِ بالغَيب الذي يُمدَح به المؤمنون، قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢ ـ ٣]، والإقرار بما ورد في النّصوص الشرعيّة هو رأسُ مال المؤمن، وهو دليل إيمانه، فالجنّة غيب، والنار غيب، ويومُ القيامة كلُّه غيب.

وينبغي أن يعلمَ المُكلَّف أنَّ العقلَ الإنسانيَّ والأدلّة العقليّة ليس لها مجال في نطاق السَّمعيات التي نتناولها في هذا الباب نفيًا أو إثباتًا، وإنّما يقتصرُ عمل العقل على إثبات جوازِ ذلك الأمر الغيبي، فالعقلُ مثلًا يحكم بجواز عذاب القبرِ والبعثِ والحشرِ والحسابِ والصراطِ ووجودِ الجنّة والنار، ثمَّ يتلقّى إثبات وقوع ذلك من خبرِ الشّارع.

ومن الغيبيّات التي وردت في النّصوص الشرعيّة ويجبُ الإيمان بها:

ـ **البعـث**، وهو: إحياءُ الأموات وخروجُهم من قبورهم بعدَ الموت، قال الله تعالـى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّنَ ٱلۡبَعۡثِ فَإِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ مِن مُّضۡغَةٖ مُّخَلَّقَةٖ وَغَيۡرِ مُخَلَّقَةٖ لِّنُبَيِّنَ لَكُمۡ ﴾ [الحج: ٥].

ـ **والحشـر**، وهو: جمعُ النّاس بعد أن يقوموا من قبورهم ليُحاسَبوا، قال الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّكُمۡ إِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [البقرة: ٢٠٣]، ويقول سبحانه: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِي ذَرَأَكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَإِلَيۡهِ تُحۡشَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٧٩].

ـ **والحسـاب**، وهو أنَّ الله تعالى يُوقف العباد قَبل انصرافهم من المحشـر ليُحاسِبهم على أعمالهم وأقوالهم واعتقاداتهم، يقول سبحانه: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰٓ إِنِّي عُذۡتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُم مِّن كُلِّ مُتَكَبِّرٖ لَّا يُؤۡمِنُ بِيَوۡمِ ٱلۡحِسَابِ ﴾ [غافر: ٢٧].

ـ ويجب الإيمانُ بيوم القيامة، كما يجب الإيمانُ بعلامات اقترابها المذكورة في الكتاب والسّنة.

ـ ويجـب الإيمانُ بأخـذ العباد الصّحـف، ويجب الإيمانُ بـوزن الأعمال الصّالحة والسيِّئة، كما يجب الإيمانُ بوجود ميزانٍ تُوزَن به الأعمال يومَ القيامة.

ـ ويجب الإيمانُ بالصِّراط، والعرش، والكرسي، والقلم، واللَّوح المحفوظ، والملائكة الكاتِبين لأعمال العباد، معَ تفويض علم حقيقتِها جميعًا إلى الله تعالى.

ـ ويجـب الإيمانُ بالجنّة والنـار، وأنَّهما مخلوقتان، لا تفنيـان ولا تبيدان، وأنَّ الله تعالى خَلَق لكلٍّ منهما أهلًا.

ـ ويجب الإيمانُ بحوض نبيِّنا المصطفى ﷺ، وشفاعته.

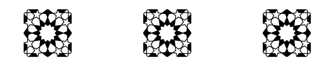
حكم ارتكاب الذنوب دون توبة:

الذنـبُ مهمـا كان كبيرًا لا يُكَفر صاحبه إلا إذا استحلَّه بلا شُبهة، أو كان الذنبُ نفسه دالًا على الكفر دلالة واضحة لا شبهة فيها كإهانة المصحف مثلًا.

ومَن مات على الإيمان من غيرِ توبةٍ نُفوِّض أمرَه إلى الله، ولا نجزمُ بعقوبته أو بالعفوِ عنه، معَ مراعاة أنَّ المؤمن لا يُخلَّد في النار بسبب ذنوبِه.

والتوبـةُ واجبةٌ على الفور من كلِّ ذنب، بترك المعصيـةِ والنّدم على فِعلها، والعزمِ على عدمِ العَود إليها معَ إعادة الحقوقِ إلى أصحابها.

ما سبق في هذا الباب الثالث هو أشهرُ السمعيات التي يجب على المُكلَّف أن يعرِفَها، ولكلٍّ منها دليلٌ تفصيليٌّ من القرآن الكريم أو السّنة المطهرة.



خاتمة الكتاب
ذكر بعض المسائل الفقهيّة
وتراجم بعض علماء أهل السّنة والجماعة

نذكُر في خاتمة الكتاب بعضَ المسائل الفقهيّة التي شاع الخوضُ فيها على ألسـنة بعض النّاس بغير وجهِ حقّ في الشـريعة الإسلاميّة، وذلك أنّهم زعموا أنّها مسائلُ اعتقاديّة، وأنّ المخالَفة فيها تقتضي التكفير، وذلك خطأٌ منهم، مخالِفٌ لما عليه أهلُ السّنة والجماعة.

فكان ذِكرُنا لهذه المســائلِ من باب بيانِ حقيقتِهــا وضبطها بميزان فقهِ أهل السّنة والجماعة من أهل المذاهب المعتَبرة، وبيان أنّها من مسائلِ الفقه التي يكون الخـلاف فيهـا خلافَ حلالٍ وحرام، لا خلافَ كفرٍ وإيمـان، وقد فعل بعض أئمّةِ أهل السّـنة والجماعة مثل ذلك عندما أوردوا مسـألة الإمامـة العُظمى ـ وهي من المســائلِ الفقهيّة ـ في كتب العقائد، بسـبب زعم بعضِ المخالِفين أنّها من أصول الدِّين، وأنَّ إنكارها يستوجبُ تكفيرًا وإخراجًا مِن المِلّة.

ونسـألُ الله تعالـى أن يكون في ذلـك تبصيرٌ بحقيقةِ هذه المســائلِ من غير إفراطٍ ولا تفريط.

أولًا: حكم تكفير المسلمين:

ينبغـي العلم بأنّ تكفير المسـلم من أكبر الكبائر، فلا يجوز أن يُكفّر مسـلمٌ يؤمن بالله والرَّسـول واليـوم الآخر، وقـد حذرَنا النبي ﷺ في خطبـة الوداع من

خطـورة التكفير وما يجلبُه من الفرقة وسـفك الدماء، حيث قـال: «فإنّ الله تبارك وتعالـى قد حرَّمَ عليكُم دماءَكُم وأموالَكُـم وأعراضَكُم إلّا بحقِّها، كحُرمةِ يومِكُم هذا، في بلدِكُم هذا، في شهرِكُم هذا، ألا هل بَلَّغتُ» ثَلاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يُجِيبُونَه: ألا، نَعـم. قال: «ويحَكُـم، أو ويلَكُم، لا تَرجِعُنّ بَعدي كُفارًا، يضـرِبُ بعضُكُم رقابَ بَعض»[1].

هذا وقد حكم الإسـلام بعِصمة دم المسـلم ومالِه وعِرضه، وجعل من نطَقَ بالشـهادتَين والتزم أحكامَ الإسـلام مُسـلِمًا، قـال النبيُّ ﷺ: «مَـن صلَّى صلاتَنا واسـتقبلَ قِبلتَنا، وأكلَ ذَبيحتَنا، فذلكَ المُسـلِمُ الذِي لهُ ذِمّة الله وذِمّة رَسـولِه، فَلا تُخفِرُوا الله فِي ذِمَّتِهِ»[2].

ثانيًا: حكم عدم تكفير الكافر:

الإيمـانُ هو التّصديق بشـهادة التّوحيـد «لا إلَه إلّا اللهُ محمَّدٌ رسـولُ الله»، ويقتضي ذلك إنكار كلِّ ما يُخالف شهادةَ التوحيد، والكفرُ هو التكذيب والجحود أو الرِّضا بالكفر أو الجهل التامِّ بشهادة التّوحيد: «لا إلَهَ إلّا اللهُ محمَّدٌ رسولُ الله»، فالمؤمن الذي يقرُّ في حياته بشـهادةِ التّوحيد ويعتقدها صادقًا من قلبه، هو مؤمن ناجٍ عند الله تعالى.

والمؤمن الذي يشـهد أن لا إلَهَ إلّا الله، وأنّ محمَّدًا رسـولُ الله، مصدِّقًا بما علـم من الدِّين بالضرورة، بحيث لو علم أنّ شـيئًا ما من الدِّيـن بادر بالتّصديقِ به والإذعـان له، ولا يجبُ على المؤمن حتى يكون مؤمنًا أكثرُ من ذلك، كأن يبحثَ

(١) رواه البخاري.

(٢) رواه البخاري.

فــي مســائل التكفير، أو ينطِقَ به في حقّ أشــخاص معيَّنين أو طوائــفَ معيَّنة، فلو فرضنــا إنســانًا عاش مصدِّقًا بالشــهادتين ومات على ذلك من غيــر أن يُكفِّر أحدًا لعدم شــعوره بذلك أصلًا، أو لعدم مجيء ذلك في ذهنه، أو لم ينطِق بتكفير أحدٍ يومًا، فهو مؤمن ناجٍ عند الله تعالى.

وأمّــا مَن يرضى بكفر الكافرين الذين حكَــمَ الله تعالى بكفرِهم، ولا يحكمُ بكفرِهم أو يتردَّدُ في ذلك معَ علمه بأنّ الله كَفّرهم، فلا يُعقَل أن يكون مؤمنًا أصلًا، لأنّه بذلك يكون مُكذّبًا لله تعالى ورسوله ﷺ، ويكون قد رضيَ بالكفر، ولا تصحُّ منه دعوى الإيمان ابتداء.

وإنما أوردنا هذه المســألةَ في هذا الكتاب، لأنّ بعض الناس من أهل الغُلُوِّ قد يرى تكفيرَ أحدٍ من الناس، سواء كان كافرًا بالفعل أو لا، ثم يزعم أنّ منِ امتنع عن تكفير هذا الشــخصِ بعينه فهو كافرٌ بذلك، بزعمه أنّ مَن لم يُكفِّر الكافرَ كافر، فذكَرنا هذه المسألةَ ليَعلَم المُكلَّف من المسلمين أنّه لا يجب عليه شرعًا أن يُدخِل نفسَــه في تكفير أحدٍ بعينه، وأنّ ذلك موكولٌ إلى أهله ممّن يعلمون حقائقَ الأمور وحدودَ المسائل الشرعيّة.

ثالثًا: حكم الذبح لغير الله تعالى:

قد يقوم بعض الناس بالذبح لغير الله تعالى تكريمًا لشخصٍ ما، أو تعظيمًا له أو احترامًا، فما حكم ذلك عند أهل الفقه؟

الحــقُّ أنّه لا تكفير بذلــك إلا إذا اقترن الذبح لغيــر الله تعالى بمكفِّر كعبادة غيرِ الله أو التعظيم للمذبوح له على وجه التّأليه واعتقاد صفات الألوهيّة فيه، وهذا ما ذهب إليه الأئمةُ الفقهاء.

قال الإمام الرافعيُّ الشافعي: «وأنّ المُسلِمَ لو ذبح للكعبةِ أو للرَّسول ﷺ فيقوى أن يُقال يحرم، لأنّه ذبح لغيرِ الله تعالى»[1]، ومثله للإمام للنووي رحمه الله تعالى[2].

وقال الإمام النوويُّ رحمه الله تعالى: «واعلَم أنّ الذبح للمعبود وباسمه نازلٌ منزلة السجود له، وكل واحد منهما نوعٌ من أنواع التعظيم والعبادة المخصوصةِ بالله تعالى المستحقِّ للعبادة، فمن ذبح لغيره من حيوانٍ أو جمادٍ كالصَّنم على وجه التعظيم والعبادة، لم تحلَّ ذبيحتُه، وكان فعله كفرًا، كمن سجد لغيره سجدةَ عبادة، وكذا لو ذبح له ولغيره على هذا الوجه، فأمّا إذا ذبح لغيره لا على هذا الوجه، بأن ضحى أو ذبح للكعبة تعظيمًا لها لأنّها بيت الله تعالى، أو للرَّسول لأنّه رسول الله ﷺ، فهذا لا يجوز أن يمنع حلَّ الذبيحة، وإلى هذا المعنى يرجعُ قول القائل: أهديت للحرم، أو للكعبة، ومن هذا القبيل، الذبح عند استقبال السلطان، فإنّه استبشارٌ بقدومه، نازلٌ منزلة ذبح العقيقة لولادة المولود، ومثل هذا لا يُوجِب الكفر وكذا السجود للغير تذلُّلًا وخضوعًا»[3]، ومثله للرافعي أيضًا.

وعند تأمّل هذه النصوص وغيرها ممّا ذكره علماء الفقه، نخلص إلى أنَّ الذبح لغير الله تعالى يكون على مراتب:

---

(١) الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني (ت٦٢٣هـ)، العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير، ط١، (تحقيق علي عوض وعادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م: ج١٢، ص٨٤.

(٢) النووي، روضة الطالبين، مرجع سابق: ج٣، ص٢٠٥.

(٣) النووي، روضة الطالبين، مرجع سابق: ج٣، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

المرتبة الأولى: أن يكون الذبح لغير الله تعالى عبادة لذلك الغير، فهذا حرام وكفر، ويحرم أكل الذبيحة التي ذبحت بهذه النية.

المرتبة الثانية: أن يكون الذبح لغير الله تعالى احترامًا لذلك الغير من جهة أنَّه مضاف لله تعالى، كالذبح للكعبة من حيث إنَّها بيت الله، فهذا قد لا يحرم، ولا يمنع حل الذبيحة.

المرتبة الثالثة: الذبح لغير الله تعالى لأجل ذلك الغير من دون إضافته لله تعالى، كالذبح لشخص من باب الاحترام له من دون اعتقاد العبادة، فهذا ليس كفرًا، لكن قد يحرم ولا يحل الأكل من الذبيحة.

وفهم النّصوص الفقهيّة الواردة في كتب الفقه يكون بناءً على التفصيل بين هذه المراتب، والله تعالى أعلم.

فهؤلاء الأئمةُ الفقهاء يفرِّقون بين المعصيةِ والكفر، فالذبح لغير الله تعالى لا يكون كفرًا إلّا إذا كان على وجه العبادة للمذبوح له، وأمّا غير ذلك كتعظيمه واحترامه فلا يكون كفرًا.

وكلُّ هذه الأحكام مرجعُها أنّ الإيمان هو التّصديق والكفرَ هو التكذيب، وأنّه لا يخرج المسلم من الإسلام بذنبٍ أو معصية، بل لا يُخرِجه إلا الاعتقادُ القلبيُّ المنافي للإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ.

وبهذه الطريقة المُثلى يكون المُكلَّف على بصيرةٍ من اعتقاده وعمله وعلاقته بالمسلمين وفهمه لأفعالهم وسلوكياتهم، ويكون على بيِّنةٍ فلا يقتحم شُبهة التكفير بغير وجه حق.

رابعًا: حكم الطّواف بالقبور:

ينبغي العلم أولًا أنّ المسـلمين موحِّدون أصلًا، ولا يجوز ابتداءً أن نفترض أنّهم يعبدون غير الله تعالى، وإذا صدر مِن أحدٍ منهم مخالَفة أو معصيةٌ عن هوًى أو شُبهة أو جهل، فعلينا أن نقومَ بواجب البيان، لا أن نسارعَ إلى تكفيرهم وتبديعهم.

وقد شـاهَدنا ما يكون أشبَهَ بالطّوافِ حول القبور في بعض الأمكنة، ويكون في الحقيقة ضربًا من التنظيم للزيارة، وقد يقع في أماكنَ معيَّنة أن يعتاد الناس فيما بينهم عادةً كالطّواف بالقبور، فلا بُدَّ من بيان حُكم ذلك عند الفقهاء.

وعنـد تصفّـح آراء فقهـاء أهل السّـنة والجماعة نجد أنّ الحكـم يدور بين الحرمة والكراهة، فهو مكـروهٌ عند الحنابلة في وجه، ومحرَّمٌ عند الجمهور، ولم يقُل أحدٌ منهم بالتكفير، لأنّ المسـألة فقهيّةٌ وليسـت اعتقاديّةً كما هو معلوم، ولا يجـوز القول بالتكفير إلا إذا اقترن ذلك بمُكفِّـر اعتقادي، كأن يطوف بالقبر عابدًا لصاحبه، أو معتقدًا فيه الشركة مع الله تعالى، أو صفة من صفات الألوهيّة، وهو ما لا يخطرُ ببال مسلم أصلًا.

وهذه بعض النُّقول من المذاهب الفقهيّة حول حكمِ الطَّواف بالقبور:

قال ابن النقيب الشـافعي: «ولا يجوزُ الطَّـوافُ بالقبر، ويُكرهُ إلصاقُ الظهرِ والبطنِ به، ولا يُقَبِّلُهُ ولا يستلمُهُ»[1].

قال الفقيه الحجـاويُّ الحنبلي: «ويُكرَه المبيتُ عنـده وتجصيصه وتزويقه و تخليقـه وتقبيلـه والطواف بـه وتبخيره وكتابـة الرّقاع إليه ودسُّـها في الأنقاب

---

(١) ابن النقيب، أبو العباس أحمد بن لؤلؤ (ت٧٦٩هـ)، عمدة السـالِك وعدة النّاسِـك، ط١، الشؤون الدينية، قطر، ١٩٨٢م: ص١٤٥.

والاستشفاء بالتربة من الأسقام والكتابة عليه والجلوس والوطء عليه، قال بعضهم: إلا لحاجة، والاتِّكاء عليه، ويحرم التخلي عليها وبينها...»[1]، قال الشيخ مرعي الحنبلي: «ويكره تزويقه وتجصيصه وتبخيره وتقبيله والطواف به والاتِّكاء إليه»[2].

فهذه النقول كلُّها لا تذكرُ في الموضوع حكمًا بتكفير، بل الحرمة أو الكراهة.

خامسًا: حكم الحلف بغير الله تعالى:

لا يجوز تكفير مَن حلف بغير الله تعالى؛ فإنّ غاية الحكم أن يكون منهيًّا عنه شرعًا، وهذا ما بيَّنه الأئمة من الفقهاء، قال الإمام النووي: «الحلف بالمخلوق مكروه، كالنبيِّ والكعبة وجبريل والصحابة والآل، قال الشافعيُّ رحمه الله: أخشى أن يكون الحلف بغير الله تعالى معصية، قال الأصحاب: أي حرامًا وإثمًا، فأشار إلى تردُّد فيه، قال الإمام: والمذهب القطعُ بأنّه ليس بحرام، بل مكروه، ثمّ مَن حلف بمخلوقٍ لم تنعقد يمينه ولا كفارة في حنثه، قال الأصحاب: فلو اعتقد الحالف في المحلوف به من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى كفر»[3].

---

(١) الحجاوي، موسى بن أحمد الصالحي (ت٩٦٨هـ)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل،(تحقيق عبد اللطيف السُّبكي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان: ج١، ص٢٣٣.

(٢) الكرمي، مرعي بن يوسف الحنبلي (ت١٠٣٣هـ)، دليل الطالب لنيل المطالب، ط١، (تحقيق أبو قتيبة الفاريابي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م: ص٧١.

(٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ)، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط٣، (تحقيق: زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩١م: ج١١، ص٦.

إذًا نلاحظ هنا أنّ الحلف بغير الله تعالى دائرٌ بين الحُرمة والكَراهة، إلا أنه لا يكون سببًا في التكفير إلا إذا اقترن بما هو كُفر، كأن يكون الحلف مقترنًا بتعظيم المحلوف به على وجه التّأليه واعتقاد صفات الأُلوهيّة فيه، أو اعتقاده شريكًا معَ الله تعالى، وهذا ما لا يخطرُ ببال مسلمٍ أصلًا.

وقال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «(فإن اعتقد تعظيمه كما) وفي نسخة بما (يعظم الله) بأن اعتقد فيه من التعظيم ما يعتقده في الله تعالى (كفر)، وعليه يحمل خبر الحاكم: «من حلف بغير الله فقد كفر»، أما إذا سبق لسانه إليه بلا قصد فلا كراهة، بل هو لَغوُ يمين، وعليه يُحمَل خبر الصحيحين «في قصة الأعرابي الذي قال: لا أزيد على هذا ولا أنقص: أفلح ـ وأبيه ـ إن صدق»[1].

سادسًا: حكم التوسّل:

التوَسّل بالأنبياء والأولياء والصالحين والأعمال الصّالحة لا إشكالَ فيه شرعًا، إذ إنّه جائزٌ عند أهل العلم، ويدخل في عموم قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ وَجَٰهِدُواْ فِي سَبِيلِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ﴾ [المائدة: ٣٥].

ومن نصوص المذاهب على جواز التوسّل ما جاء في حاشية ابن عابدين من السادة الحنفيّة: «وقد عُدَّ من آداب الدعاء التوسّل على ما في «الحِصن»[2]، وجاء

---

(١) الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد السنيكي (ت٩٢٦هـ)، أسنى المطالب في شرح روض المطالب، دار الكتاب الإسلامي: ج٤، ص٢٤٢.

(٢) لعله يشير إلى كتاب «الحصن الحصين»، وهو للإمام ابن الجزري، حيث ذكر في «آداب الدعاء» ص٥٨: «وأن يتوسل إلى الله تعالى بأنبيائه والصالحين من عباده».

في رواية: «اللهمَّ إني أسـألك بحقِّ السائلين عليك، وبحقِّ ممشاي إليك، فإني لم أخرج أشرًا ولا بطرًا» الحديث...»[1].

وجاء في شرح الخرشي من السادة المالكية: «وأمّا التوسّل ببعض مخلوقاته فجائـز، وأمّا الإقسـام على الله تعالى فـي الدعاء ببعض مخلوقاتـه، كقوله: بحق محمد اغفر لنا، فخاصٌّ به ﷺ[2].

وجـاء في كتـاب «المجموع شـرح المهذب» (٨/ ٢٧٤) من كتب السـادة الشافعية: «ثمَّ يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجه رسول الله ﷺ، ويتوسّل به في حق نفسه، ويستشفع به إلى ربه سبحانه وتعالى. ومن أحسن ما يقول ما حكاه الماوردي والقاضي أبو الطيب وسائر أصحابنا عن العتبي مستحسنين له، قال: «كنت جالساً عند قبر رسول الله ﷺ، فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقـول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَٱسْتَغْفَرُواْ ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا﴾، وقد جئتك مستغفراً من ذنبي، مستشفعاً بك إلى ربي، ثم أنشأ يقول (شعر):

يا خير مـن دفنت بالقـاع أعظمه ... فطـاب من طيبهن القـاع والأكم

نفسـي الفـداء لقبر أنت سـاكنه ... فيـه العفاف وفيه الجـود والكرم

ثـم انصرف، فحملتني عينـاي، فرأيت النبي ﷺ في النـوم، فقال: يا عتبي، الحق الأعرابي فبشره بأن الله تعالى قد غفر له».

---

(١) ابـن عابدين، محمد أمين (ت١٢٥٢هـ)، رد المحتـار على الدر المختار، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م: ج٦، ص ٣٩٧.

(٢) الخرشـي، أبو عبد الله محمـد بن عبد الله المالكـي (ت١١٠١هـ)، شـرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت: ج٣، ص٥٤.

وجاء في شرح المنتهى للبهوتي من السادة الحنابلة: «(و) أبيح (التوسّل بالصالحين) رجاءَ الإجابة، واستسقى عمر بالعباس، ومعاوية بيزيد بن الأسود، واستسقى به الضحاك بن قيس مرة أخرى، ذكره الموفق»[1].

وبناءً على ما سبق، فأين مسألة التوسّل من التكفير، وهي شِبه متفقٍ على جوازها عند فقهاء أهل السّنة والجماعة على أقل تقدير، إن لم نقُل بالإجماع على الجواز؟

سابعًا: معنى البدعة وأقسامها:

البِدعة في اللُّغة هي الأمر المُستَحدث، يقال: أبدع، أي اخترع شيئًا لم يسبِق له مثيل.

وأمّا في الاصطلاح الشرعي فإنّ البِدعة على قسمين:

ـ بدعةٌ مذمومة: وهي ما لم يكن له أصلٌ في الشّرع الحنيف، قال رسول الله ﷺ: «مَن أحدثَ في أمرِنا هذا ما ليسَ منهُ فهو ردٌّ»[2]، أمّا ما كان له أصل في الشّرع فلا يقال إنّه بدعة بهذا المعنى.

ـ بدعةٌ حَسنة: وهي ما كان له أصلٌ في الشّرع الشريف، كما قال عمر رضي الله عنه في جمع الناس على صلاة التراويح: «نعمت البِدعة هذه»[3].

وخلاصة القول في البِدعة أنّها لا تكون ضلالةً إلا إذا كانت مخالِفةً

---

(١) البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي (ت١٠٥١هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م: ج١، ص٣٣٥.

(٢) رواه الإمام مسلم.

(٣) رواه الإمام مالك في الموطأ.

للنصوص الشرعيّة من غير شاهدٍ يشهد لها من عمومات الشريعة الإسلاميّة، وأمّا إذا كانت مندرجة في عمومات الكتاب والسّنة فلا يُقال للفعل إنّه بدعة على سبيل الـذم، فالذِّكرُ مثلًا مشـروع، فلـو كان قيامًا أو قعودًا، أو سِـرًّا أو جهـرًا، أو بلفظٍ وارد في الكتاب والسّـنة أو غير واردٍ فيهما بل بلفظٍ من الذاكر نفسـه، أو فرديًّا أو جماعيًّا، لا يُقال إنّه بدعة، لأنّه مشـروعٌ أصلًا بالعموم لقول الله تعالى: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ وَٱشۡكُرُواْ لِي وَلَا تَكۡفُرُونِ﴾ [البقرة: ١٥٢].

ومَن تَشـدَّد في التضييق على الناس باسـم البِدعة فليسـت له حجّة، بل هو يُوقِع الناس في الحرج الشّـرعيّ ويصفهم بالابتداع في الدين، ويُضيِّق عليهم سُبل معيشـتهم ممّا هو داخلٌ في المباح شـرعًا، والله تعالى بعث الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّـلام ليرفعوا الحرج عن الناس لا ليُعَسِّـروا عليهم، قال الله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

ثامنًا: مذاهب أهل السّنة والجماعة وأشهر كتبهم وعلمائهم:

أهل السّـنة والجماعة هم مَن يتمسّـكون بما كان عليـه النبيُّ ﷺ وأصحابه فـي أصـول الاعتقاد والعمل، وتتمثّـل تلك الأصول فيما قـرَّره العُلَماء أصحاب المذاهـب المعتَبرة في أصول الدين وفروعه، وهم الذين يُطلَق عليهم أهلُ السّـنة والجماعـة، وهم معَ كونهم فرقـةً واحدة إلا أنّ عددهم يفوق بكثير سـائرَ الفرق الأخرى مجتمعة، ولهذا كانوا السـواد الأعظم من الأُمَّة الإسـلاميّة، كما ورد في لفظ الحديث الشريف.

والمذاهـب الإسـلاميّة المعتَبـرة فـي العقيدة الإسـلاميّة لدى أهل السّـنة والجماعة هي مذهب الأشاعرة والماتريدية، نسبةً إلى الإمام أبي الحسن الأشعري،

والإمـام أبي منصور الماتريدي، وكلٌّ من هذين الإمامين إمامُ هدًى، وقد حاز كلٌّ منهما القَبول عند أئمّة الإسلام.

وهذه هي المذاهب المشـهورة التي صُنِّفت فيهـا الكتب الاعتقاديّة بصورة واضحـةٍ جليّة، ولم يقَع فيها اختلال في أسـاليب النّظر ومنهجيّات التّفكير، وهي كتـبٌ تمنع النزاعات والاختلافات بمـا تبيِّنُه من الدَّلائـل والبراهين، وبناءً عليها يمكن التّصدي للشُّبهات المعاصرة وتقرير الحُجج على العقائد الإسلاميّة.

تاسعًا: مشاهير علماء أهل السّنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية:

الأشـاعرة هم جمهور المسلمين في شتّى العصور ومختلف الأزمنة، وكان علماؤهم وفقهاؤهـم أصحابَ الدولة والمناصب العلميّـة المرموقة، وهم الذين كانوا يتولَّون إنشـاء المدارس، وتدوين العلوم وتدريسها للطلبة، وهم الذين كانوا يحافظون على أحكام الشريعة الإسلاميّة، ويدافعون عن الدين الإسلامي الحنيف، وكانوا مشهورينَ بالعَدل والإنصاف.

وممن اشتُهِر منهم الإمامُ الفاتح السلطان صلاح الدين الأيوبي؛ فاتح القدس ومحرِّرُها من الصليبيين، قال جلال الدين السـيوطيُّ عنه في كتاب «الوسـائل في مسامرة الأوائل»: «كان السلطان صلاح الدين الأيوبيُّ رحمه الله شافعيَّ المذهب أشعريَّ الاعتقاد، وقد كان له اعتناء خاصٌّ بنشر عقيدة الإمام الأشعريِّ رحمه الله، وقد أمر السلطان صلاح الدين الأيوبيُّ المؤذِّنين في وقت التسبيح أن يُعلِنوا بذكر العقيدة الأشعرية، فوظّف المؤذِّنين على ذِكرها كلَّ ليلة، وقد كان السلطان صلاح الدين رضي الله عنه حافظ القرآن وحافظ كتاب «التنبيه» في الفقه الشـافعي، وكان دَيِّنًا ورعًا غازيًا مجاهدًا تقيًّا. ولمّا كان للسـلطان المذكور صلاح الدين رضي الله عنـه هذا الاهتمامُ بعقيدة الإمام الأشـعري، ألّف الشـيخ النحـويُّ محمد بن هبة

كتابًا في العقيدة، وأهداه للسلطان صلاح الدين، فأقبل عليها وأمر بتعليمها حتى للصبيان في الكُتّاب، وصارت تُسمّى فيما بعدُ العقيدةَ الصَّلاحية نسبةً إلى السلطان صلاح الدين الأيوبي رضي الله عنه».

وإضافةً إلى مَن ذُكِر من العُلَماء والسلاطين نذكُر هنا أهمَّ عُلَماء الأشاعرة:

١. أشهر عُلَماء العقائد وأصول الفقه:

- **الإمام الباقِلّاني (ت٤٠٣هـ)**: أبو بكر محمد بن الطيب، المُلقّب بشيخ السّنة، ولسان الأُمّة، من أئمّة المالكية، انتهت إليه رئاسة المذهب الأشعري، يُعدُّ من أكابر أئمّة الأشاعرة بعد مؤسسها أبي الحسن الأشعري، كما يعدُّ من مجدِّدي المئة الرابعة.

- **الإمام ابن فورك (ت٤٠٦هـ)**: أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاريّ الأصبهاني، محدِّثٌ أصوليٌّ متكلِّم، فقيهٌ من فقهاء الشافعيّة، سمِعَ الحديث بالبصرة وبغداد وحدَّث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة.

- **الإمام الجُوَيني (ت٤٧٨هـ)**: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، من أئمّة الشافعيّة، نشأ في بيتٍ عُرِف بالعِلم والتديُّن؛ فأبوه كان واحدًا من عُلَماء وفقهاء نيسابور المعروفين، وله مؤلَّفات كثيرةٌ في التّفسير والفقه والعقائد وأصول الفقه، ولُقِّب بإمام الحرمين لأنّه تولى الإمامة والتّدريس في الحرمَين المكيِّ والمدني.

- **الإمام الغزالي (ت٥٠٥هـ)**: حجّةُ الإسلام أبو حامد الشافعيُّ الأشعري، كان فقيهًا وأصوليًّا ومتكلِّمًا، وكان صوفيَّ الطريقة، عُرف كأحدِ مؤسِّسي المدرسة الأشعريّة في علم الكلام، ولُقِّب الغزالي بألقابٍ كثيرة في حياته، أشهرها لقب

«حجّة الإسـلام»، ولـه أيضًا ألقـاب مثل: زين الديـن، ومحجّة الديـن، والعالم الأوحد، ومفتي الأمّة، وبركة الأنام، وإمام أئمة الدين، وشرف الأئمة.

ـ **الإمـام الـرازيُّ (ت٦٠٦هـ)**: أبو عبد الله محمد بن عمر القرشـيُّ الأصل، الشـافعيُّ الأشـعري، المُلقّب بفخـر الدين الرازي، سـلطانُ المتكلِّمين وشـيخ المعقول والمنقول، مفسِّـر فقيه أصولي، عالم موسـوعيٌّ امتدَّت بحوثه ودراساته ومؤلَّفاتـه من العلوم الإنسـانيّة اللُّغويّـة والعقليّة إلى العلـوم التجريبيّة والطبيعيّة كالفيزياء والرياضيات والطب والفلك. كان رأسًـا في المذهب الأشـعريِّ مجدِّدًا للمذهـب، وكان إذا ركـب دابَّته يحيط به عشـرات الطلاب يسـألونه في مختلف العلوم.

٢. أشهر عُلَماء تفسير القرآن الكريم والحديث الشريف:

ـ **الإمام البيهقيُّ (ت٤٥٨هـ)**: أحمد بن الحسـين، المحدِّثُ المتقِن صاحب التصانيف الجليلة والآثار المنيرة. قيل فيه: ما من شـافعيٍّ إلا وللشـافعيِّ عليه منّة إلا أبوبكر البيهقي، فإن له منّة على الشـافعي في نصرة مذهبه، قال عنه الصفدي: «كان مـن الأئمّـة الكبار في الفقه والحديث والوعظ والتقدُّم عند الملوك، حسَـنُ الأخلاق، مع كمال المروءة والصِّدق والثقة وجميل الطريقة».

ـ **الإمـام القشـيريُّ (ت٤٦٥هـ)**: أبو القاسـم عبد الكريم بن هوازن، شـيخ خراسـان في عصره زهدًا وعلمًا بالدين، كانت إقامته بنيسـابور وتُوُفِّي فيها. وكان السـلطان ألب أرسـلان يقدِّمه ويكرمه، وهو مـن العُلَماء البارزيـن في المذهب الأشـعري. **من كتبه**: «التيسـير في التفسـير»، و«لطائف الإشـارات في التفسير»، و«الرسالة القشيرية في التصوُّف».

ـ **الإمام البَغَوي (ت٥١٠هـ)**: أبو محمد الحسين بن مسعود البَغَوي، المُلقّبُ بركن الدين وشـيخ السّـنة ومحيي السّنة، الفقيهُ الشـافعيُّ المحدِّث المفسِّر؛ كان بحرًا في العلوم. صنّف في تفسـير كلام الله تعالى، وأوضح المشـكلات من قول النبـيِّ ﷺ، وروى الحديـث ودرَّس، وكان لا يلقي الـدرس إلا على الطهارة. **من كتبه**: «التهذيب في الفقه»، و«شرح السّنة في الحديث»، و«معالم التَّنزيل في تفسير القرآن الكريم »، وكتاب «المصابيح»، و«الجمع بين الصحيحين».

ـ **الإمام ابنُ عسـاكرَ الدمشـقيُّ (ت٥٧١هـ)**: الإمامُ والعلّامة الحافظ الكبير محدِّث الشام، سمِعَ الحديث من أبيه وأخيه وهو في السادسة، ثم تتَلمذ على عددٍ ضخمٍ من شـيوخ دمشـق وعُلَمائها. **من كتبه المهمة**: «تبييـن كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»، دافع فيه عن الأشاعرة والشيخ الأشعري.

ـ **شيخ الإسلام الإمام النووي (ت٦٧٦هـ)**: يحيى بن شرف الحزامي النووي الشافعي، مُحدِّثٌ وفقيهٌ ولُغويٌّ، اشتُهِر بكتبه وتصانيفه العديدة في الفقه والحديث واللُّغة والتراجم، كـ«رياض الصالحيـن» و«الأربعين النووية» و«منهاج الطالبين» و«الروضـة»، ويوصـف بأنّه مُحرِّر المذهب الشـافعي ومُهذِّبـه، ومُنقِّحه ومُرتِّبه، ويُلقّب النووي بشيخ الشافعية.

ـ **الإمـام البيضـاويُّ (ت٦٨٥هـ)**: ناصـرُ الدين عبد الله بن عمر الشـيرازي البيضـاوي، صنّـف في العلـوم الإسـلاميّة كلِّها، عرفتـه الدنيا بالتحقيـق والعلم الراسـخ، **من كتبه**: «تفسير أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، وكتاب «الغاية القصوى في دراية الفتوى»، و«شـرح مختصر ابن الحاجب في الأصول»، وكتاب «المنهاج في أصول الفقه».

ـ **شـيخ الإسلام الإمام ابنُ حَجَر العسـقلانيُّ (ت٨٥٢هـ)**: أبو الفضل أحمد

بن علي، المُلقّب بأمير المؤمنين في الحديث، ولِيَ ابن حَجَر الإفتاء، واشتغل في دار العدل، وكان قاضي قضاة الشافعية، وعُنِي عنايةً فائقة بالتدريس واشتغل به، ولم يكُن يصرفه عنه شيءٌ حتى أيام توليه القضاء والإفتاء، وقد درَّس في أشهر المدارس في العالم الإسلاميِّ في عهده من مثل: المدرسة الشيخونية والمحمودية والحسنية والبيبرسية والفخرية والصلاحية والمؤيدية.

ـ **الإمام بدرُ الدين العينيُّ (ت٨٥٥هـ)**: محمود بن أحمد، الحافظ المحدِّث المؤرِّخ العلّامة من أعلام القرن التاسع الهجري، من عُلَماء الحنفية، **من كتبه**: «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري»، وهو من أجلِّ شروح البخاري، استغرق العيني في تأليفه عشرين سنة، و«البناية في شرح الهداية» وهو في الفقه الحنفي.

ـ **الإمام جلالُ الدين السيوطيُّ (ت٩١١هـ)**: عبد الرحمن بن أبي بكر، له نحو (٦٠٠) مصنّف، نشأ في القاهرة يتيمًا، ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس فألَّف أكثر كتبه، وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردّها. **من كتبه**: «الإتقان في علوم القرآن»، و«إتمام الدراية لقراء النقاية»، وكتاب «الأشباه والنظائر في العربية»، و«فروع الشافعية»، و«الاقتراح في أصول النحو»، و«الإكليل في استنباط التنزيل».

٣ ـ علم الفقه الإسلامي:

ـ **سلطان العلماء الإمام العِزّ بنُ عبد السلام (ت٦٦٠هـ)**: عبد العزيز بن عبد السلام المُلقّب بعزِّ الدين سلطان العُلَماء وبائع الملوك، من أعظم العُلَماء ورعًا وتقوى، ومن أشدهم مهابةً وجلالة، الشافعي مذهبًا الأشعري معتقدًا. **من كتبه**: «اختصار نهاية المطلب»، و«القواعد الكبرى»، و«القواعد الصغرى».

ـ **الإمام تاجُ الدين السُّــبكي (ت٧٧٢هـ)**: عبد الوهّاب بن علي، فقيهٌ شافعي وعالمٌ أشعري، ومؤرخٌ عربي، قاضي القضاة في دمشق. **من كتبه**: «السيف المشهور في شرح عقيدة أبي منصور»، و«شرح مختصر ابن الحاجب»، و«الإبهاج في شرح المنهاج » في أصول الفقه، و«طبقات الشـافعية الكبرى والوسـطى والصغرى»، و«جمع الجوامع» في أصول الفقه. واشـتُهِر بأنّه العالم المرتضى عند كلِّ العُلَماء من جميع المذاهب، كان قويًّا في الحق ورعًا.

ـ **الإمـام الكمـال ابنُ الهُمـام (ت٨٦١هـ)**: محمد بن عبـد الواحد، إمام من عُلَمـاء الحنفية، كان إمامًـا في الأصول والتفسـير والفقه والفرائض والحسـاب والتصـوُّف والنحـو والصرف والمعانـي والبيان والبديع والمنطـق والجدل. **من كتبـه**: «فتـح القدير» في شـرح الهداية في الفقـه الحنفي، و«التحريـر في أصول الفقه»، و«المسـايرة في العقائـد المنجية في الآخـرة»، و«زاد الفقير» مختصر في فروع الحنفية.

ـ **شيخُ الإسلام الإمام زكريا الأنصاري (ت٩٢٦هـ)**: عالم من عُلَماء الشافعيّة والأشـاعرة، كان مَضـرِب المثل فـي وقته في حسـن الخُلق، والتحلِّـي بمكارم الأخـلاق وفضائلها، لا يدَعُ بابًا إليها إلا دخله، وتولّى مناصب كثيرة في التدريس والقضاء والمشـيخة، وجمـع من أنواع العلـوم والمعارف والمؤلّفـات المقبولة ومكارم الأخلاق وحسـن السمت والتؤدة والأخذ عن الأكابر ما لم يجمَعه غيره، له مصنّفات في شـتّى العلوم والمعارف الإسـلاميّة، في العقائد والفقه والأصول والتصوُّف والسلوك والنحو والتجويد والأدعية والحديث وغيرها.

ـ **شيخ الإسلام الإمام ابنُ حَجَر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)**: أحمد بن محمد الهيتمي المكي، فقيهٌ شافعي، ومتكلِّمٌ أشعري، حفظ القرآن في صغره، وقرأ في مقام السيِّد

أحمد البدوي مبادئ العلوم، ثم رحل إلى الأزهر. أذِن له مشايخه بالإفتاء والتدريس وعمره دون العشـرين، وبرع في علوم كثيرة من التفسير والحديث والكلام والفقه أصولًا وفروعًا، والفرائض والحساب والنحو والصرف والمعاني والبيان والمنطق والتصوُّف، جاور بمكة المكرمة، وهو معتمد عند الشافعية في الفقه.

وبما سبق ذكره يتبين أنّ المذهبَين الأشعريّ والماتريديّ يمثّلان عقيدة الأمّة سلفًا وخلفًا على مرِّ القرون، وهي العقيدة المأخوذة عن النبيِّ ﷺ بواسطة الصحابة الكرام ثمَّ بواسطة التابعين ثمَّ من بعدهم، إلى أن وصلَتنا صافيةً نقيّةً بيضاء، مُؤَيَّدة بالأدلّة القرآنيّة والنبويّة، العقليّة والنقليّة، ويستحيل أن يكون المذهب الأشعريُّ الذي شكَّل الحضارة الإسلاميّة وجعلها عظيمة على مرِّ السنين مذهبَ أهل البِدعة، كما يزعم بعضُ أهل الفُرقة والتشتيت.

عاشرًا: منهج التدريس وكتب العقيدة عند أهل السّنة والجماعة الأشاعرة:

نذكر هنا المنهج التدريسيَّ الأشعريَّ في كتب العقائد الإسلاميّة، ومنهجهم يقع في مستويات ثلاثة تقريبًا بحسَب مستوى الطالب في العلم؛ فهناك المستوى المُبتدِئ، والمستوى المُتوسّط، والمستوى المتقدِّم.

ومن أشهر كتب المستوى المُبتدِئ في علم العقائد ما يأتي:

أ. **جوهرة التوحيد**، للإمام إبراهيم اللَّقَاني المالكي (ت١٠٤١هـ)، المُلقّب بأبي الإمداد، وهي منظومةٌ شِعريّة في العقيدة، شرحها صاحبها نفسه بأكثرَ من شرح، كما شرحها عُلَماء كثيرون، وكتبوا عليها تعليقاتهم وحواشيهم، وحفظها الطلبة جيلًا بعد جيلٍ إلى يومنا هذا، واعتنى بشرحها سماحةُ الشيخ نوح القضاة رحمه الله تعالى المفتي الأسبق للأردن.

ب. **أم البراهيــن**، كتابٌ مختصر في العقائد للإمام السنوسـيّ (ت٨٩٥هـ)، وهو من أعظم العُلَماء الذين نقّحوا كتب العقيدة الإســلاميّة، وله فيها كتب كثيرة، منها منهج متكامل يترقى بالطالب من المستوى المبتدئ إلى المُتقدِّم، وهو: كتاب المُقدِّمات، ثم صغرى الصغرى، ثم أمُّ البراهين، ثم الوسطى، ثم الكبرى، وللإمام السنوسـي على كلِّ كتاب منها شـرحٌ خاص، وقد اعتنـى العُلَماء بهذه الكتب أتمّ عناية وكتبوا عليها شروحًا وحواشي.

ج. **الخريدة البَهِيّة**، للإمام الدردير العَدوي المالكي الخَلوتِي، الشهير بأحمد الدردير (ت١٢٠١هـ)، شرحها الإمام الدردير نفسه، وشرحها عُلَماء كثيرون غيره.

د. **قواعد العقائد**، للإمام حجّة الإسلام أبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، وهو كتــاب جعله المؤلِّف مشــتملًا على أهمِّ الأمور التي يجب أن يعرِفَها المســلم في دينه، ولأهميّة المحتوى العلميِّ لهذا الكتاب جعله الإمام الغزالي في الجزء الأول مــن كتابه العظيم «إحيــاء علوم الدين»، وقد تناول علماؤنا هذا الكتاب بالشّــرح، فشــرحه عشــرات العُلَماء، منهم: العلامة المحدِّث الزبيدي، ومنهم الشيخ الفقيه زروق الفاسي.

هـ. **إضــاءة الدجنة في عقائد أهل السّــنة: هي** منظومةٌ في العقيدة الأشــعريّة للإمام شــهاب الدين المقري التلمســاني (ت١٠٤١هـ)، عليها شروحٌ كثيرة، منها شرح للشيخ المالكيِّ محمد عليش (ت١٢٩٩هـ).

و. **العقيدة الصلاحيّة**، سُمِّيت بذلك نسبةً إلى السلطان صلاح الدين الأيوبيِّ الشافعيِّ الأشعري، فاتح القدس الشريف ومحرّره من الصليبيين، واسمها الأصلي حدائق الفصول وجواهر الأصول، أمر الســلطان صلاح الدين بتدريسها للأطفال الصغــار، ولطلاب العلم الكبار، وجعلها تدرس في مدارس المســلمين وكتاتيب

العلـم، فكانوا يحفظونها ويرددونها على الدوام، وذلك لما تحتوي عليه من العلم بالله تعالى وبصفاته العليا، وتعظيم دين الإسلام وشرائعه وعُلَمائه، وأبواب العقيدة الإسلاميّة الصحيحة على طريقة أهل السّنة والجماعة.

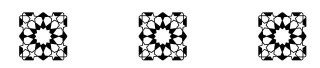
وبعد هذه الكتب في المستوى المبتدئ، تأتي الكتب الدراسيّة في المستوى المتوسـط، ككتاب الاقتصاد في الاعتقـاد للإمام الغزالي، وكتـاب معالم أصول الدين للإمام الرازي، وكتاب العقيدة الوسـطى للإمام السنوسـي، ولكل من هذه الكتب شروح مُهِمّة.

وأمّا المسـتوى المتقدِّم فكتبُه كثيرة، مختصرة ومطوَّلة، ومن أشهرها كتاب شـرح العقائد النسَـفية للإمام المحقِّق العلّامة سـعد الدين التفتازانيِّ مع شروحه وحواشـيه، وكتـاب تهذيب الكـلام للتفتازاني، وكتـاب المواقـف لعضد الدين الإيجـي مع شـرحه للسـيد الشـريف الجُرجاني، وكتـاب أبكار الأفـكار للإمام الآمـدي، وغيرها من الكتب التي يصعُب قراءتها إلا للمتخصِّصين المتمكِّنين من علوم الشريعة الإسلاميّة المتنوِّعة.

هـذا آخر ما جـرى به قلم الهِمّـة، وأردنا إثباتـه في هـذه الأوراق المُهِمّة، سـائلين الله تعالى أن ينفعَ بها، وبجهود عُلَمائنا، وأن يجعلَنا والقارئين على دربِ الهُداة المهديين، خلفًا مصلحين لخير سلفٍ صالحين.

وآخـرُ دعوانا أنِ الحمـد لله ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّـلامُ على سـيِّدنا محمَّدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين.

تمَّت بعون الله تعالى



قائمة المصادر والمراجع

١ـ الأمير، محمد بن محمد (ت١٢٣٢هـ)، حاشية الأمير على إتحاف المريد شرح جوهرة التوحيد، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢ـ الأنصاري، أبو يحيى زكريا بن محمد السنيكي (ت٩٢٦هـ)، أسنى المطالب في شرح روض الطالب، دار الكتاب الإسلامي.

٣ـ الباقِلّاني، القاضي أبو بكر بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، (تحقيق محمد زاهد الكوثري)، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر.

٤ـ البهوتي، منصور بن يونس الحنبلي (ت١٠٥١هـ)، دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات، ط١، عالم الكتب، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥ـ البيضاوي، ناصر الدين عبد الله بن عمر (ت٦٠٥هـ)، تحفة الأبرار شرح مصابيح السّنة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الكويت، ١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م.

٦ـ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني (ت٤٥٨هـ)، شعب الإيمان، ط١، مكتبة الرشد، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م.

٧ـ التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر (ت٧٩٣هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٨ـ التفتازاني، مسعود بن عمر المعروف بسعد الدين (ت٧٩٢هـ)، شرح العقائد النسَفية مع حاشية الخيالي والعصام، المكتبة الأزهرية للتراث، ٢٠٠٤م.

٩ـ التفتازاني، مسعود بن عمر المعروف بسعد الدين (ت٧٩٢هـ)، شرح العقائد النسَفية، ط١، (تحقيق أحمد السقا)، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٧م.

١٠ـ الحجاوي، موسى بن أحمد الصالحي (ت٩٦٨هـ)، الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، (تحقيق عبد اللطيف السُّبكي)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

١١ـ الخرشـي، أبو عبـد الله محمد بن عبـد الله المالكي (ت١١٠١هـ)، شـرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر للطباعة، بيروت.
١٢ـ الخطابي، أبو سـليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي (ت٣٨٨هـ)، معالم السنن (شرح سنن أبي داود)، ط١، المطبعة العلمية، حلب، ١٩٣٢م.
١٣ـ الرافعـي، أبو القاسـم عبد الكريم بـن محمد القزويني (ت٦٢٣هـ)، العزيز شـرح الوجيز المعروف بالشـرح الكبير، ط١، (تحقيق علي عوض وعـادل عبد الموجود)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.
١٤ـ الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو (ت٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث والأثر، ط٢، (تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة، لبنان.
١٥ـ السُّـبكي، تـاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي (ت٧٧١هـ)، طبقات الشـافعية الكبـرى، ط٢، (تحقيـق محمـود الطناحي وعبد الفتـاح الحلو)، هجر للطباعة والنشـر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
١٦ـ الشريف الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني (٨١٦هـ)، شرح المواقف، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٠٧م ـ ١٣٢٥هـ.
١٧ـ الطبـري، أبو جعفر محمد بن جريـر (ت٣١٠هـ)، التبصير في معالم الدين، ط١، (تحقيق علي الشبل)، دار العاصمة،١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
١٨ـ الطبـري، أبـو جعفر محمـد بن جريـر (ت٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويـل القرآن، ط١، (تحقيق أحمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
١٩ـ ابـن عابدين، محمد أميـن (ت١٢٥٢هـ)، رد المحتار على الدر المختار، ط٣، دار الفكر، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.
٢٠ـ ابن عسـاكر، ثقة الدين، أبو القاسـم علي بن الحسـن بن هبة الله المعروف بابن عسـاكر (ت٥٧١هـ)، تبيين كذب المفتري فيما نسـب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٢١ـ أبـو عمـرو الداني، عثمـان بن سـعيد (ت٤٤٤هـ)، الرسـالة الوافية لمذهب أهل السّـنة فـي الاعتقادات وأصـول الديانات، ط١، (تحقيـق دغش العجمـي)، دار الإمام أحمد، الكويت،١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

٢٢ـ الغزالـي، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسـي (ت٥٠٥هـ)، قواعد العقائد، ط٢، (تحقيق موسى علي)، عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٥م.

٢٣ـ ابن فورك، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، مشكل الحديث وبيانه، ط٢، (تحقيق موسى علي)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.

٢٤ـ ابـن قتيبة، أبـو محمد عبد الله بن مسـلم الدينـوري (ت٢٧٦هـ)، تأويل مشـكل القرآن، (تحقيق: إبراهيم شمس الدين)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

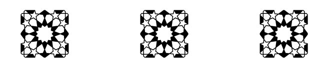
٢٥ـ القيسـي، أبو محمد مكي بن أبي طالب القرطبي المالكـي (ت٤٣٧هـ)، الهداية إلى بلوغ النهاية، ط١، كلية الشـريعة والدراسات الإسـلاميّة، جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م: ج١، ص١٣٠، وأيضًا.

٢٦ ـ الكرمي، مرعي بن يوسـف الحنبلـي (ت١٠٣٣هـ)، دليل الطالـب لنيل المطالب، ط١، (تحقيق أبو قتيبة الفاريابي)، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

٢٧ ـ ابن النقيب، أبو العباس أحمد بن لؤلؤ (ت٧٦٩هـ)، عمدة السـالِك وعدة الناسِـك، ط١، الشؤون الدينية، قطر، ١٩٨٢م.

٢٨ـ النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت٦٨٦هـ)، المنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

٢٩ـ النـووي، أبو زكريـا محيي الدين يحيى بن شـرف (ت٦٧٦هـ)، روضـة الطالبين وعمدة المفتين، ط٣، (تحقيق: زهير الشاويش)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م.



فهرس الموضوعات

الموضوع **الصفحة**

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع **الصفحة**

هذا الكتاب هو موجزٌ يتناول مبادئ العقيدة الإسلاميّة بلفظ ميسّر مع ذكر أدلة هذه العقائد بصورة مبسّطة دون تطويل أو تعقيد
ويتضمّن هذا الموجز مذهب جمهور الأمّة الإسلاميّة من أهل السنّة والجماعة الأشاعرة ومن وافقهم في مسائل العقيدة، لذا اعتمدنا في عبارة هذا الكتاب على تقريرات المذهب الأشعري، فهو المعتمد المشتهر في أكثر كتب أهل السنة والجماعة، وعليه المعوّل في المسائل العلمية والاصطلاحات الاعتقادية.

وقد جاء هذا العمل ليكون كلّ إنسان على بينة من أمره، عن تفكّر وتدبّر، امتثالًا لأمر الله تعالى: ﴿فَاعلَم أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلّا اللهُ﴾ [محمد:19]

وإنّما وجّهنا الهمّة لهذا الأمر؛ لأنَّ مبادئ العقيدة الإسلاميّة هي أهمّ مقومات الحضارة الإسلاميّة العريقة، وعليها بُنِيَ الفكر القويم والخلق المستقيم، وهي منبع وحدة الأمّة الإسلاميّة ونصرها وتمكينها، وهي من قبل ذلك كله ومن بعده السبب في النجاة يوم القيامة والفوز برضوان الله تعالى ورحمته.

الناشر